



PROVISIONAL

A/34/PV.6

24 September 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
نم : السيد نيهوس ( كوستاريكا )  
نائب الرئيس ( )

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ] :

أقيت الكلمات من :

السيد مكابا ( جمهورية تنزانيا المتحدة )  
السيد حميد ( سرى لانكا )  
السيد راجاراتنام ( سنغافورة )  
السيد غارسيا بيدويا ( بيرو )  
السيد أكابو - هيانيو ( توغو )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72230/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥مواصلة المناقشة العامة

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، بقدر كبير من السعادة ، ويقدر متواضع من الزهو أتوجه اليك بالتهنئة باسم وفد تنزانيا لتوليكم المنصب السامي منصب رئيس هذه الجمعية العامة . وعلاقتكم الخاصة بنا بغير حاجة الى شرح أو تفصيل . وكل ما يتبقى أمانا هو أن نتمنى لك قدرا كبيرا من النجاح ونؤكد لك تعاوننا الكامل في الدور المشرف الذي وضعك فيه المجتمع الدولي للقيام به . وفي الوقت ذاته أود أن نعرب عن شكرنا من خلالكم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ان جمهورية تنزانيا المتحدة ترى في انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة دليلا على تقدير جهود هذه الهيئة العالمية واسهامها في تعزيز السلم الدولي والتفاهم والتعاون . واننا لعلى ثقة في أنكم سوف تؤدون مهامكم بتميز ومهارة مؤكدا بذلك الشرف الذي تولونه للمنطقة الافريقية ومجموعة عدم الانحياز التي تنتمون اليه وبلادكم .

ان سلفكم الموقر ، السفير ليفانو ، كان متميزا في منصبه باخلاصه وديبلوماسية الصبورة وعدالته ومجاملته ، ورقته ، وكفاءته . ونأمل أن سجله سيكون مصدر الهام لكم ونتمنى له نجاحا مستمرا في خدمة بلده العظيم كولومبيا .

اسمحوا لي الآن أن أشيد بالأمين العام الدكتور كورت فالد هايم الذي شهد هذا العام سنة مليئة بالعمل . ان جهوده التي لا تكل سميا وراء حلول المشاكل المعقدة في العالم قد جعلته يسافر الى أماكن كثيرة من العالم كله . وأود أن أذكر بصفة خاصة بجهوده الكبيرة لحل مشاكل الجنوب الافريقي ، وأذكر أيضا بحضوره المثمر في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في مونروفييا عاصمة ليبيريا حيث قام بعمل استعراض شامل لعالم اليوم وبالذور البناء والمخلص الذي يقوم به الدكتور فالد هايم فانه استطاع أن يعزز مكانة منصبه والآمال التي يعلقها العالم عليه ، ونتمنى له دوام الصحة . ولقد علمنا بكثير من الحزن بوفاة الدكتور أوجاستينو نيتو رئيس جمهورية أنغولا الشعبية الذي ارتبط هو ومواطنوه مع بلادى وشعبى ارتباطا كبيرا ، وهي علاقة تعمقت من خلال النضال المسلح لأنغولا من أجل استقلالها . ولقد نضج هذا الارتباط في سنوات ما بعد الاستقلال حيث كنا نلتقي مع دول الخط الأول الأخرى ونخطط معا ونعمل معا من أجل الوفاء بالواجب الذي عهدت به اليينا منظمة الوحدة الافريقية لكي نكون ظهرا قويا في النضال المسلح لتحرير الجنوب الافريقي . وبوفاته فان افريقيا قد خسرت ابنا عظيما ووطنيا عظيما ومناضلا عظيما من أجل الحرية ، ومفكرا ثوريا عظيما ، ورجل دولة عظيم ، وأطلب الى وفد أنغولا أن ينقل تعازى وفدى القلبية الى أسرة الرئيس الراحل والى الحزب العمالي في أنغولا ، والى أنغولا حكومة وشعبا .

الحق انه منذ انشاء الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود فان نجاحا كبيرا ولموسا قد تحقق في عملية تصفية الاستعمار ، وان تنزانيا تحيي المساهمات الكبرى من جانب الأمم المتحدة في مجال تعزيز قضية السلم وحرية ملايين البشر من القمع والسيطرة الاستعمارية . ومنذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) منذ تسعة عشر عاما فان دول كثيرة بما فيها بلادى ، انضمت الى صفوف الدول المستقلة والحررة وأصبحت تحضر في هذه القاعة كأعضاء على قدم المساواة . وفي هذه الدورة فاننا قد قبلنا دولة جديدة هي سانت لوسيا وأغتتم هذه الفرصة لكي أهنتها وأرحب بها بسين ظهرانينا .

ان جدول أعمال هذه المنظمة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار لم يتم الانتهاء منه بعد ، والواقع ان الذى يبقى هو الاكثر حرجا . وبالنسبة الى الجمعية العامة فيما يكاد يكون الآن عملا سنويا ، فان الجمعية العامة هذا العام سوف تبحث مشكلة روديسيا الجنوبية ، وناميبيا وجنوب افريقيا وذلك وفقا

للقرارات المختلفة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز والأم المتحدة . وخلال السنة الماضية شهدنا قدرا كبيرا من التحرك ، على أنه لم يحدث تغيير جوهري في الموقف السياسي في المنطقة .

في روديسيا فقد نجح النظام العنصرى غير الشرعي ، من خلال عملية غش دستورية ومهزلة انتخابية ، في أن يعزز حكم الأقلية البيضاء بواجهة من السود ولم تتخذ أية دولة عضو به — هذه المناورات ونحن نحث على الإبقاء على المعقوبات ضد هذا النظام ، ونحث المجتمع الدولي على عدم الاعتراف به .

ان الحكومة البريطانية الجديدة قد دعت الى عقد مؤتمر في لندن لجميع أطراف الصراع الروديسي بعد اتفاق الكمنولث في لوزاكا حول أساليب التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات . وأود أن أكرر موقف بلادي من هذه المحادثات .

نحن نؤيد اتفاق الكمنولث الخاص بروديسيا . والذي تم التوصل اليه في لوزاكا ، ونرحب بهذه المحادثات ونؤمن بانها قد تؤدي الى اتفاق حول دستور ديمقراطي حقيقي ، وحول أساليب انتخابات حرة ومنصفة تكون مقبولة للمجتمع الدولي من أجل تنفيذ مثل هذا الدستور . ويجب ألا يسمح لايان سميت الذي يعارض بقوة حكم الأغلبية ومعه حكومته السوداء الصنيعة بالوقوف في طريق مثل هذا الاتفاق . ونؤكد على الحتمية التي أكدت عليها الحكومة البريطانية نفسها والقائلة بأن الاستقلال يجب ألا يعطى لروديسيا من جانب بريطانيا على أساس المبادئ والشروط التي تكون مختلفة أساسا عن تلك التي طبقت على المستعمرات البريطانية الاخرى عند حصولها على الاستقلال .

ان المحادثات التي تجرى في لندن تتيح فرصة أخيرة للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات . واذ ما فشلت في أن تصل وأن ترقى الى مستوى اتفاق لوزاكا فليس هناك من بديل سوى الحرب حتى النهاية ، وسوف تؤيد بلادي الجبهة الوطنية في تكثيف هذه الحرب وكسبها .

ان ناميبيا وهي اقليم تابع للام المتحدة لا تزال محتلة بطريقة غير مشروعة من جانب جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا قد أعادت تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وبالتالي وجهت ضربة قوية الى توقعات التوصل الى تسوية بالطرق السلمية . ولم يقتصر الامر على استمرار تهدي نظام جنوب افريقيا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا ، ولكنه يواصل استخدام هذا الاقليم لارتكاب عدوان مستمر ضد الدول الافريقية المجاورة ، ويقتل الآلاف من اللاجئين العزل ويرتكب عملية تدبير للممتلكات .

ان مسؤولية الامم المتحدة واضحة وهي بدورها لا بد وأن ترد على التحديات التي يقوم بها جنوب افريقيا ، والامم المتحدة لا بد وأن تؤكد من جديد وأن توضح دعمها المتزايد لسوايو الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا والملتزم بانهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . ثانيا ، ان الامم المتحدة لا بد لها الآن وأن تفرض عقوبات على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ان اللوم في ظل الظروف الحالية لا يكفي ، انه في واقع الأمر بمثابة السكوت عن الجريمة .

في جنوب افريقيا نفسها فان فرض نظام سياسة الفصل العنصرى قد أصبح أكثر ضراوة ، خاصة وأن هذا النظام يحصل على مزيد من أسلحة القمع ضد الغالبية الافريقية . ان كثيرا من الاستثمارات الغربية تتدفق لتوفير القوة الاقتصادية للفصل العنصرى ونظام اضطهاد الانسان للانسان . ومرة أخرى فان الامم المتحدة لا بد وأن تتخذ اجراءات فعالة بما في ذلك العقوبات لكي تجبر جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصرى . ان تسامح المنظمة أبعد من ذلك سوف يضر كثيرا بالثقة فيها .

خلال الدورة الثالثة والثلاثين فان الجمعية العامة للامم المتحدة قد أكدت الحق الأصيل لشعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال . وأود أن أعتزم هذه الفرصة لكي أشيد بحكومة جمهورية موريتانيا الشقيقة للحنكة العظيمة التي أبدتها في معالجة مشكلة الصحراء الغربية . ان قرار حكومة موريتانيا بالانسحاب من الصحراء الغربية يجب أن يكون موضع تحية كل الشعوب ذوى النوايا الحسنة . ان شعب الصحراء الغربية شأنه شأن أى شعب آخر له الحق في تقرير المصير . ان حكومتي كانت وما تزال تؤيد تأييدا مطلقا شعب الصحراء من خلال ممثليه الشرعيين ، جبهة البوليساريو ، في نضال هذا الشعب ضد الاحتلال الاستعماري .

ونحن نذكر أن المغرب كانت تطالب بكل موريتانيا باعتبارها جزءا من أراضيها وترفض الاعتراف باستقلالها ، ولكنها في النهاية اضطرت الى التخلي عن هذا المطلب ، ونحن نأمل أنه عاجلا وليس آجلا سوف تقنع المغرب بقبول حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

نحن في نهاية عقد نزع السلاح ، وكذلك عقد الانماء الثاني للامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التي أعلنت عقد نزع السلاح تمثلت علاقة بين نزع السلاح والتنمية وتوقعت أن الموارد التي ستوفر من صناعة الاسلحة سوف تحول الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح سكان العالم . واليوم نجد أن هذا الفرض لم يتحقق ، وهناك موارد مادية وبشرية هائلة تخصص لبرامج التسلح بما يضر التنمية وخاصة في العالم الثالث .

ان تدابير محدودة فقط هي التي تم التوصل اليها في مجال نزع السلاح بدءا بمعاهدة ١٩٦٣ لفرض الحظر الجزئي على التجارب النووية حتى اتفاقية سولت ٢ الحالية . وفي بعض الاحيان يتساءل المرء عما اذا كانت هذه المعاهدات لم تضع القواعد لدفع سباق التسلح بدلا من وقفه قدما . ومع ذلك فانها تعطينا شيئا من التشجيع لانها تشير الى أننا لا نفتقر الى الارادة في التفاوض وللوصول الى مستوى كبير من نزع السلاح .

ان للبلدان النامية مصلحة هامة وحيوية في نزع السلاح ، ولا بد من أن تهتم بالقوى العسكرية الكبرى في الدول القوية . ان تنازعات القوى تصل عادة الى العالم الثالث وتتسبب في الحروب المحلية والتوترات بين الدول الفقيرة والصفيرة ، والتوجيه المستمر للموارد النادرة ، المادية والبشرية ، الى الدفاع الوطني . اذن ان سباق التسليح بين الدول الكبرى ، يسهم في التضخم العالمي ، وزيادة الفقر في دول العالم الثالث ، ويعمل ضد التعاون من أجل التنمية ، فيما بين دول العالم الثالث . ولذلك فان وفد بلادي يؤيد نزع السلاح العام والكامل في ظل اشراف دولي ويجدد الدعوة اليه .

وباعتبارنا من الدول المطلة على المحيط الهندي ، فان بلادي تلاحظ بقدر كبير من القلق ، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ، أن الوجود العسكري للدول الكبرى قد ازداد زيادة كبيرة في المحيط الهندي ، ونحن نطالب بمزيد من التعاون ، من جانب الدول الكبرى وتلك التي تستخدم هذا المحيط بحريا ، في الجهود والمفاوضات الرامية الى تنفيذ اعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧١ الخاص بالمحيط الهندي كمنطقة سلم .

ان حالة التوتر والتنازع في قبرص لا تزال قائمة ، مما يترتب عليه آلام بشرية شديدة . اننا نحث الأطراف المعنية على دفع للمبادرة التي اتخذها في وقت سابق من هذا العام الدكتور كورت فالدهايم أميننا العام ، حتى يمكن التوصل الى تسوية سياسية ، تقوم على أساس استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها .

وفي الشرق الأوسط ، لا يزال السلم بعيد المنال ، كما كان الحال في دورتنا السابقة . وان وفدي يؤمن ويؤكد على الرأي القائل بأنه لا يمكن أن يستقر السلم في هذه المنطقة ، بينما يسمح لجانبين من جوانب الظلم بالاستمرار والتميز . الجانب الأول هو حرمان شعب فلسطين من حقوقه في وطن ودولة خاصة به . والجانب الآخر هو احتلال اسرائيل لاراضي مصرية وسورية وأردنية . ونحن نؤيد حق شعب فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في أن يكون له دولة خاصة به ، كما نؤيد حق مصر وسوريا والأردن في استخدام كل الاساليب المناسبة لاستعادة أراضيها . وندين بقوة هجمات اسرائيل العسكرية الاغتيالية ضد لبنان .

وفي منطقة أقرب من بلدي ، نعتبر أن جزيرة مايوت جزء من جمهورية جزر القمر ، ونحن نؤيد تطلعات هذا البلد فيما يتعلق بالحفاظ على وحدته السياسية وسلامة أراضيه .

كما يلاحظ وفدى أن كوريا لا تزال مقسمة ، ونحن نقدر رغبة شعب كوريا في إعادة التوحيد السلمي ، ونأمل في أن هذا الهدف سوف يتحقق بعيدا عن التدخل الأجنبي ، على أساس مبادئ الاستقلال ، والتوحيد السلمي ، والوحدة الوطنية الكبرى .

السيد الرئيس ، نود أن نردد النداء الذى قدمته سيادتكم في خطابكم الافتتاحي فيما يتعلق بمصير اللاجئين البائس في العالم كله . ان اللاجئين يمثلون مشكلة انسانية عالمية ، ويتطلبون اهتماما من هذه المنظمة . وفي افريقيا وحدها ، لدينا أكثر من أربعة ملايين لاجئ لا بد من إعادة توطينهم في دول أفريقية أخرى ، تواجه هي بالفعل صعوبة في الحفاظ على مستويات المعيشة الكريمة لسكانها الأصليين . وسيتبين ان العالم لم يهتم حتى الآن الاهتمام الكافي من ناحية الموارد الموفرة فيمما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين الافارقة ، وبعضهم ضحايا للقمع حرمانهم من حقوقهم على أيدي من جانب النظم العنصرية والأقلية في الجنوب الافريقي . فاننا نؤيد اذن انشاء صندوق خاص للاجئين ، ونشيد بكل الخطوات التي تتخذ حاليا للتخفيف من المأساة الانسانية التي تجرى حاليا في منطقة جنوب شرق آسيا . ونأمل في أن يكون من دروس هذه المأساة ، ايلاء اهتمام متساو الآن وفي المستقبل ، لمشاكل اللاجئين في اجزاء أخرى من العالم .

ان الاقتصاد العالمي يعاني من أخطر أزمة في التاريخ . فالتضخم ، والبطالة ، وتقلبات اسعار العملة ، وعدم الاستقرار في التجارة الدولية للسلع ، قد أصبحت من الأمور المألوفة . ان آثار هذه الأزمة تشعر بها كل الشعوب والأمم ، ولكن البلدان النامية التي تعتبر اقتصاداتها أضعف وأكثر تأثرا بالاحوال الخارجية ، قد أصيبت أكثر من غيرها . وهكذا فانه بالنسبة الى الدول النامية ، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الى تدهور تجارتها ، ومعدلاتها التجارية ، وزيادة سوء موازين مدفوعاتها ، وارتفاع ديونها ، وتآكل وفوراتها التي كان يمكن استخدامها لتمويل برامج التنمية لشعوب تعيش دون خطر الفقر .

ان بعض البلدان المتقدمة ، فرادى وجماعات ، أتخذت ونفذت بعض التدابير التي ترمي الى حماية نفسها من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ، وهذه التدابير قد فشلت ، بل وأدت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية التي كان عليها أن تتحمل تدابير التكييف التي اتخذتها هذه البلدان المتقدمة . وعلى سبيل المثال ، فقد شاهدنا ازديادا في اجراءات الحماية التي



اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو ، وكثيرا ما تطبقها ضد الواردات من السلع الأولية والمصنعة في البلدان النامية ، وهذه التدابير قد أدت الى قيود خطيرة بالنسبة الى جهود التنمية الزراعية والصناعية في البلدان النامية ، والى مزيد من التدهور في شروط التجارة لثلاث البلدان . ان فشل هذه الاجراءات المنعزلة والأنايية غير الشاملة ، تؤكد ايماننا بأن المشاكل الاقتصادية التي لا تزال تؤثر على العالم تنبع ، في جانب كبير منها ، من عدم الانسجام بين النظام الاقتصادي الدولي القائم المرسوم لعهد الاستعمار والحقائق الجديدة لعالم اليوم المترابط . وهذه ليست مجرد مشاكل تتواتر على فترات منتظمة ولكنها مشاكل ذات طابع هيكلية . ولا يمكن أن ننقذ الإنسانية من مزيد من التصدعات الاقتصادية والصراعات السياسية الا باعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول واقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا وانصافا .

ومن سوء الحظ ، ان الحركة في هذا الاتجاه تفتقر الى الروح الدافعة . وهناك الذين يظنون ان الوقت منشط لا يخيب لعملية التجرد الاقتصادي . وفي المفاوضات الجارية حول انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، انفق قدر كبير من الوقت في اعادة الحديث عن المشاكل ، بينما لم تتخذ قرارات ملموسة كثيرة . وهذه الفجوة بين الاقوال والافعال تدل على الافتقار الى الارادة السياسية في بعض البلدان المتقدمة .

ان مؤتمر الأونكتاد الخامس في مانابا قد بدأ برنامجا جديدا للعمل لصالح أقل البلدان نموا ، ولكن لم يتيسر مع الأسف الاتفاق على بعض القضايا الكبرى التي تشكل الأساس الذي يمكن أن يبني عليه هذا البرنامج بنجاح . وتشمل هذه القضايا الوصول الى الاسواق بالنسبة الى مصنوعات البلدان النامية ، واصلاح النظام النقدي الدولي ، وانشاء جهاز مالي للتعويض لمواجهة جانب النقص في حصيد الصادرات بالنسبة الى البلدان النامية ، وتوفير السمة الآلية في صرف المساعدة . وان رفض بعض البلدان المتقدمة التعهد بمساهمات في الصندوق المشترك للبرنامج المتكامل للسلع دليل آخر على الافتقار الى الارادة السياسية .

ومن هنا ، فاننا نقرب من نهاية عقد الانماء الثاني للأمم المتحدة دون أن يكون هناك مبعث للرضى . ان وجود قدر كبير من قرارات هذه الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بخير تنفيذ الى حد كبير ، سيؤدي الى زيادة الاجراءات التي سوف تنقل الى عقد الانماء الثالث ،

وبالتالي فإن حكومات الدول سوف تطالب بتجديد التزامها واخلاصها ولكن سوف تكون الحاجة ماسة فوق كل شيء للارادة السياسية لترجمة القرارات المختلفة الى جدول زمني للأعمال الفعلية . ان وفدى يود أن يعرب عن الأمل في أن عقد الانماء الثاني سوف يكون أكثر دينامية ، وأنه سوف يكون هناك مزيد من الالتزام السياسي بين البلدان الأعضاء سعياً وراء اقتصاد عالمي أكثر توازناً ، واحتمالات أكبر للتنمية الفعلية بين البلدان الفقيرة .

وفي كل من الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ في أروشا في شباط ( فبراير ) من هذا العام ، ومؤتمر القمة الذي انعقد مؤخراً لدول عدم الانحياز ، تم التأكيد بشدة على التعاون بين البلدان النامية في إطار الاعتماد الجماعي والوطني على الذات ، ونحن نحث كلا من جهاز الانماء للأمم المتحدة ، والبلدان المتقدمة ، على مساندة البلدان النامية ومساعدتها بصورة كاملة حتى يمكنها تعزيز نطاق تعاونها المتبادل وتوسيعه .

ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار اختبار حاسم لروح الحوار البناء بين الشمال والجنوب ، فموارد قاع البحر التي اعلنت هذه الجمعية العامة انها تراث مشترك للانسانية تمس لب السلم العالمي والانصاف العالمي . ان الادارة المشتركة لموارد قاع البحار يجب ان يكون هدفها الاساسي تعزيز الفرص المتكافئة في الوصول الى ثروات البحار ، ويجب ان تؤدي الى اعادة توزيع الثروة العالمية . ان التقدم الذي احرز حتى الان في المفاوضات في جنيف ، وبصفة خاصة الاجماع الذي تم التوصل اليه فيما يتعلق بانشاء سلطة دولية لقاع البحر يجب ان نرضينا جميعا برغم التفاصيل العملية الحاسمة التي لا تزال بغير حسم . ونثق ايضا في ان المؤتمر سوف يحترم الموعد النهائي الذي حدده لاختتام المفاوضات وهو اب/اغسطس ١٩٨٠ .

ان عام ١٩٧٩ هو العام الدولي للطفل وهو يقترب من نهايته ، وأود أن أشيد بكل الدول الاعضاء التي حاولت ان تجعل هذا العام ناجحا . وأود أيضا ان اشيد بمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) التي كانت عليها المسؤولية الثقيلة والخاصة بالتركيز على وتعزيز امكانيات ورفاهية الاطفال ، ويحدوني الامل في ان البلدان الاعضاء سوف تزيد من اسهاماتها في الصندوق حتى يمكن للاهتمام بمصالح وحقوق الطفل التي تولدت خلال هذا العام ان تتمثل في برامج دائمة لتنمية الطفل ، لاننا اذا كنا سننقذ الاجيال القادمة من وبيلات الحرب - كما قال الميثاق - فلا يمكن ان نفضل من الاستثمار في شبابتنا .

نحن على اعتاب عقد جديد ويمكننا ان نقيم العقد الماضي بشكل مختلف ، فالبعض قد يرى فيه طموحات أحبطت ، والبعض الاخر قد يرى فيه مالا ومطالب غير واقعية ، ولكن هناك شيئا واحدا يمكن ان نتفق عليه وهو ان هذا العقد كان عقد حوار هائل حول الطريقة التي يمكننا بها ان نشكل عالمتنا من جديد حتى يمكن لشعوبنا ان تعيش في سلم وفي رخاء ، ويمكن لكل دولتنا ان تتقدم وان تحيا في مساواة وحرية وصدقة . فلنتفق ان على ان نجعل العقد القادم عقد عمل لتعزيز اهداف التقدم والرخاء بروح الامم المتحدة .

السيد حميد ( سرى لانكا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اسمحوا لي أن ابدأ حديثي

بالتقدم بالتهنئة الخالصة للرئيس نيابة عن وفد بلادى بمناسبة انتخابكم للمنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان بلدنا - ياسيادة الرئيس - يشتركان

في تقليد تاريخي واحد بالرغم من اننا نعيش في قارتين مختلفتين ، وقد اسهمت امتانا معا في  
نماء التضامن الافريقي الاسوي الذي اقيم على اساس هيكل حركة عدم الانحياز ، ونحن رفقاء في  
عضوية الكومنولث ، وقد اتاحت لنا الفرصة لكي نقدر صفاتكم القائمة على حسن الحكم على الاشياء  
وشخصيتكم الدولية والتزامكم الذي لا يلين لخدمة قضية السلام والانسجام في الجمعية وفي الاجهزة  
التابعة لحركة عدم الانحياز . ونحن ندرك اسهامكم البارز في نجاح اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار،  
واننا واثقون ان نفس المهارات والاخلاص سيكون لها اثرها على اعمال الجمعية العامة . ان انتخابكم  
ك رئيس في هذا السن المبكر نسبيا هو اضافة الى هذا السجل الممتاز .

اسمحوا لي ان احيي ايضا صديقي وزميلي المحترم الرئيس السابق . ولست في حاجة الى  
ان اذكركم بأن سعادتكم رأس اعمال الجمعية العامة في فترة امتحان لهذه المنظمة ، وقد تصرف  
سعادتكم بعزم وبانصاف واسهم بطريقة حاسمة وفعالة في تسيير اعمال الدورة الثالثة والثلاثين  
للجمعية العامة ، ونحن ندين له بالامتنان ونقدم له هذا الامتنان كاملا .

لقد عقب متحدثون سابقون على المساعدة المستمرة التي لقيها المجتمع الدولي من سكرتيرنا  
العام السيد كورت فالد هايم . واسمحوا لي ان اكرر هذه التعقيبات بتأكيد ها ، نيابة عن حكومة  
بلادى وبالإصالة عن نفسي ، فان بلاغة الدكتور فالد هايم ورغبته ومقدرته في تحقيق التوازن بين  
الاطراف المتنازعة وهدوءه في ظروف بالغة الصعوبة موضع تقدير من الجميع . ونحن نقدر جهوده  
لدعم دور الامم المتحدة في الشؤون الدولية ونتعهد بتقديم تعاوننا المستمر .

ان من دواعي سروري وفخري ايضا ان ترحب سرى لانكا بسانت لوسيا كعضو في هذه المنظمة .  
ان ازدياد عدد الاعضاء في هذه المنظمة يؤكد على طابعها العالمي وعلى أحد الاهداف التي  
وردت في الميثاق . ودون هذا المبدأ فان سلطة وفاعلية منظمنا تضعف الى حد بعيد .

ان من يقومون منا بالحجة السنوية لدورة الجمعية العامة للامم المتحدة ، لابد وانهم  
ادركوا جميعا الان ان هذه الرحلات قد اصبحت في خطر خشية ان نتحول الى نوع من السياحة  
السياسية . لوقت طويل اكد الكتاب للقراء ان " الترحال يوسع مدارك الانسان " . قد يحدث هذا ،  
لكن من ناحية أخرى أود أن أقول ان البعض منا الذين اوكلت اليهم مهمة وضع السياسات الخارجية  
لبلداننا وتنفيذ تلك السياسات ، قد وضعت على اكتافهم هذه المسؤولية لاننا سبق اظهرنا معرفة  
ليست عابرة بشؤون العالم . فاذا كان الهدف الوحيد من اجتماعنا السنوي هو ان نشارك في عملية

تنقي الانهان ، عندئذ فان الجمعية العامة ، بل في الواقع الامم المتحدة ككل ، انما تحقق اقل بكثير مما رجا مؤسسوها ، ويجب ألا تؤخذ تعقيباتي خطأ على انها نقد ، ولكنني أتحدث كأحد المؤمنين بالامم المتحدة ، يؤمن بأنه في هذا الوقت من تاريخ البشرية ، لو ان الامم المتحدة لم تكن قائمة لعلنا على انشائها ، وعلاوة على ذلك اتحدث باعتبارى وزير خارجية بلد ركزت سياسته الخارجية باستمرار على الحاجة الى احترام ودعم العمل في اطار الامم المتحدة .

انني اتقدم بتعقيباتي بهذه الروح ، وعلى امل ان الامكانيات الكاملة للامم المتحدة يمكن ان نتحقق في خلال حياتنا في مختلف مناحي الجهود الانسانية والتي ستؤدى الى اثناء حياة البشر . ان النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحياة البشر هي جزء من مسؤوليات منظمنا وتستحق جميعها نفس القدر من الاهتمام وتتطلب الاهتمام الاكثر بطريقة واقعية عملية خالية من الجدول اللفظي والسفسطة وتقديم النظريات العقيمة .

وكما يدرك المندوبون هنا انه كان من مزايا وشرف سرى لانكا أن تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز طوال السنوات الثلاث الماضية ، وهو المنصب الذى سلمناه لجمهورية كويا منذ اسبوعين مضيا . وفي السنوات الثلاث من قيامنا بهذا المنصب واجهت حركة عدم الانحياز الكثير من التحديات ، وبعض هذه التحديات هددت أساس الحركة ، ولكن تفخر سرى لانكا بأننا تمكنا من الابقاء على وحدة الحركة سليمة في مواجهة منازعات ثنائية خطيرة نشبت بين أعضاء الحركة .

وحيثما اضطلمت سرى لانكا بدور الرئاسة في عام ١٩٧٦ كان هنالك ٨٦ عضواً وفي ايمان تسليم قيادة الحركة بعد ثلاث سنوات ازدادت العضوية الى ٩٥ عضواً . ويعتبر هذا من قبيل التناقض ، لأنه في كل وقت اجتمعنا فيه تكهن الذين يتنبؤون بالفيب بأنه سيكون الوقت الأخير لاجتماعنا ، ولكن الحركة اليوم هي عامل ديناميكي في تيسير الشؤون الدولية ، وأصبحت المتحدث الرسمي الذى لا ينازع ولا يتحدى باسم شعوب العالم الثالث . ويسعدنا ان نقول لهذه الجمعية وثلاثاءها من حركة عدم الانحياز أن سرى لانكا قد تمكنت من صون هذه الوديعة المقدسة التي أوكلت اليها وسلمنا القيادة بعد انتهاء تولينا الرئاسة . وكما قال رئيسنا سعادة ج . ر . جاياوارديني الرئيس السابق في ها فانا " حركة لم تمس ولم تشوه " .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشكر كل أولئك الذين قدموا الدعم لنا لضمان قيام سرى لانكا بمسؤولياتها بطريقة بناءة جدا . ونرجو للرئيس الجديد للحركة ، جمهورية كويا ، كل النجاح . وخلال السنيتين والنصف التي مضت كان لي الشرف كرئيس لمؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة أن أزور العديد من البلاد ، وأن أناقش الشؤون الدولية والاستراتيجية الدولية مع عدد كبير من القادة السياسيين في العالم . ان الانطباع الذى تولد لدى خلال تلك المناقشات والاستقصاءات ينطوى على تناقض دولي ، التعايش بين الأمل واليأس ، الانجاز والجمود ، العزوف عن الممارسة والرغبة فيها ، والنتيجة هي الشعور بعدم الانسجام ، شعور بالتزامات لم يوف بها وتوقعات لم تتحقق ، وهذا يصدق تقريبا على كل مناحي الجهود الانسانية في وقتنا .

مثلا ، ان عصرنا يوصف بأنه عصر العلم ، فان عجائب العلم والتقدم التكنولوجي تعتبر قادرة على حل أى مشكلة يصادفها البشر تقريبا ؛ ومع ذلك ولسوء الحظ ، فان مزايا عصر العلوم ليست ملموسة عالميا ، كما قال متحدثون في المؤتمر الأخير للأمم المتحدة الخاص بالعلم والتكنولوجيا

من أجل التنمية . ان النتيجة هي خليط متناقض من النجاح والفشل وعدم التوازن جنبا الى جنب مع النماء . فالانسان يمجذ غزوه للفضاء الخارجي ويرحل الى القمر في حماس النجاح . والتكنولوجيا الطبية اليوم تمكن الطبيين من استكمال الاختبارات حول عينة بسيطة من الدم . وتقدمت تكنولوجيا البناء الى حد أن شقة سكنية سابقة التجهيز يمكن أن تجمع في وقت يزيد قليلا عن ٣٠ دقيقة ، وكذلك أنواع محسنة من بذور الحبوب زادت من انتاج العالم من الغذاء .

ومع ذلك ، فان عدد البشر الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية ، والذين يعيشون في مساكن فقيرة لا يعدون بمئات الألوف بل بالملايين . ومما هو أكثر تناقضا أن نفس المجتمعات أصحاب الملايين التي يظهر فيها والسيارات السريعة والمستشفيات والمباني الضخمة هي في نفس الوقت مسرح لنفقات المعيشة الغالية والتضخم السريع والبطالة المتزايدة . لننس تلك المسميات ، الشمال والجنوب والشرق والغرب . ان الحقيقة العارية هي أنه مهما كان شكل المجتمع الذي يعيش فيه الانسان فان عجائب ونجاح عصر العلوم تترك قطاعات كبيرة من السكان لم تمس ولم تستفد منها . وبعبارة سياسية ، فان عصرنا يعتبر عصر تصفية الاستعمار ، وهو بحق كهذا . وفي القرن التاسع عشر ، ان الجزء الأعظم من أراضي العالم وشعوبها كانا يعانيان من الهيمنة الامبريالية . وكان ذلك هو الاستعمار بلغة رسمية بالاتفاقيات غير المتكافئة . وفي اطار ترتيبات أقل رسمية ، حيث القوة الاستعمارية كانت تمارس دون تواجد استعماري دائم ، فان حد الاخضاع كان أوسع نطاقا وأكثر عمقا . وقد حسب أحد الدارسين انه حتى في الحرب العالمية الثانية فان حوالي ٨٠ في المائة من رقعة العالم و ٧٥ في المائة من سكان العالم كانا بطريقة أو أخرى واقعين تحت سيطرة القوى الاستعمارية . علينا ألا نعترض على الأرقام . ان حقائق عصر الاستعمار ثابتة لا تحتاج الى جدل ، وبالمثل فان حقائق تصفية الاستعمار لا تقبل الطعن .

ومنذ أواخر الأربعينات حينما حصلت الهند وسرى لانكا على استقلالهما حتى السبعينات شهد العالم تداعي الامبراطوريات ، فأكثر من مائة أمة أخذت مكانها بين أسرة الأمم . ولا يجب أن ننتظر التاريخ لكي يؤكد لنا أن دور وتأثير الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز في هذه العملية كان قويا وحاسما . وبعض الساخرين يقولون أحيانا أن تصفية الاستعمار قد أدت الى نشوب المشكلات الحادة والفوضى في الدول الحديثة الاستقلال . وهذه الحججة في الواقع تستخدم أحيانا لتبرير وجود قلة من العنصريين واللاستعماريين في العالم اليوم . ان وجود تلك الجيوب من الصور السياسية البالية تعتبر في حد ذاتها من قبيل التناقض . نعم هذه الجيوب يجب أن تختفي .

لا يجب أن يكون في وقتنا رجل واحد لم يتحرر بعد ، ولا يجب أن تكون هناك بوضة واحدة محتلة من جانب معتد أو من جانب قوة استعمارية سواء في الشرق الأوسط أو في جنوب افريقيا أو في أى مكان من العالم . ان رى العطش للحرية أكثر حيوية وارضاء من قبول بعض الصور المصلنعة من النظام المفروض بقوة دولة استعمارية بعيدة . وانا وجدت الأمم المستقلة سياسيا اليوم نفسها في حالة من التفكك الاقتصادى ، فان هذا الى حد ما نتيجة لتناقض دولي آخر ، هو بقاء السيطرة الاقتصادية بالرغم من التحرر السياسي .

هذه التناقضات يمكن النظر اليها نظرة قاصرة على فئة من الأكاديميين الذين يملأون الكتب بأوصاف وتحليلات معقدة ولكن غير حساسة لأحوال البشر . وتستطيع النظر الى هذه التناقضات من خلفية أخرى أساسها المواجهة السياسية أو بعبارة أخرى في اطار " نحن " و " هم " . ان كـلا المنهجين لا يفيداننا . وهناك اختيار ثالث ألا وهو النظر الى الموقف من زاوية انسانية . ومحاولة ايجاد علاج له بطريقة انسانية . ان مناشدتي اليوم للأعضاء هي أن يقبل جميعنا الاختيار الثالث ، وان نجاهد بلا هوادة من أجل تحسين أحوال البشر وليس من أجل تحويلها الى مجرد حفنة من التفاهات .

ويجب أن نعرف كيف نتحرك مرة أخرى في الجهود التي تعمل لتوحيد الشمال والجنوب أو التقريب بينهما ، ويمكن تخطي العقبات حينما يمكن تحديد العدو ومواجهته والقضاء عليه . وتعتبر هذه الحملة أكثر صعوبة اذا لم يمكن تحديد العدو بسهولة . من ذا الذى يستطيع أن يضع خريطة الطريق الذى يهدينا الى معرفة منشأ عدم التوازن النقدي . ان العدو الذى نواجهه اليوم ليس عدوا واحدا ولكن عدة أعداء ، الحاجة والجوع ، والمرض والعداوة وتلويث البيئة والبطالة ، وتبديد الموارد القيمة على التسليح المدمر والتضخم ، كلها تكمن وراء التناقضات الدولية ، وخاصة أن هناك أعداء كثيرين . كذلك فاننا نجد أن نتائجها متعددة تصيب الأمم الفنية والأمم الفقيرة على حد سواء . هناك قدر من التشاؤم بسبب عدم مقدرة المجتمع الدولي على حل المنازعات التي أصبحت سمة دائمة في حياتنا الدولية . ولا أشرك تماما في هذا التشاؤم ، لأنني أعتقد أنه يجب في وقتنا هذا أن نوجد الحلول لهذه القضايا . وحينما أقول هذا ، لا يفيب عن ذهني المنازعات والمواجهات التي تظهر على السطح يوما بعد يوم . هناك موجة جديدة من عدم الاستقرار والشك والتوتـتـر



تحتاح القارات وتحتاح الحدود . هذه الحدود تشكل تحديا للسلام والاستقرار والأمن الدولي . ان السعي وراء السلطة لم يكن على هذا القدر من العمق ، وأنشيف الى هذا الامكانيات المتفجرة لعدم التوازن الاقتصادي والتي أصبحت أكثر خطورة مما كانت عليه في الماضي \* .

ان الجوع والفقر والذين يعانون من سوء التغذية والمتعطلين يحتاجون الى علاج سريع ولا يمكننا أن نتجاهل مصالحهم . فمن الناحية الانسانية فان مصالحهم في قلب اهتماماتنا ، لأنهم اذا فقدوا أساس الشعور بالمشاعر الانسانية ، فانهم بذلك يفقدون أسباب وجودهم . وبالمثل من الناحية السياسية ، فان مصالحهم يجب أن تعلق ، لأن استمرار الشعور باليأس وبالاهباط لا بد أن يؤدي الى التوتر واليأس الى حد اللجوء الى العنف .

وعلى أساس هذه الخلفية أود أن أؤكد الحاجة الملحة الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب بطريقة مجددة . ان المرحلة الأولى من الحوار بين الشمال والجنوب قد انتهت ، وليس من الانصاف وليس من قبيل الدقة أن نسمي هذه المرحلة انها كانت مرحلة فاشلة تماما . انها حققت القليل ولم تؤد الى اليأس في الجنوب والتباعد في الشمال .

في المرحلة الأولى من الحوار بين الشمال والجنوب برزت بعض الشعارات ، وهي شعارات تعوق التقدم .

وهذا سيؤدي الى موقف من المواجهة لن يستفيد منه أي من الطرفين . وأصبح واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أن النظام الاقتصادي القائم بال ، وغير منصـف وغير مرض للشمال ولا للجنوب .

والشمال رغم انه المستفيد الأول من هذا النظام مازال يعاني من التخلف والجمود الاقتصادي والانكماش . هذه مشكلات كان من المفروض أن تكون متوطنة في الجنوب فقط ، واعادة البناء الاقتصادي يفيد الشمال بقدر ما يفيد الجنوب .

ان محاولة اعادة هيكل النظام الاقتصادي الحالي لا يجب أن نبدأها بشعارات أو تهديدات بالحرمان ، فان هذا لن يحقق شيئاً سوى زيادة التوتر ، والتوتر لا يقضي على الجوع في الجنوب ، ولا يدعم الدولار المتداعى .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيكاس ( كوستاريكا ) .

يجب أن نتناول الموقف من زاوية التعاون وليس من زاوية المواجهة .

ان اعادة هيكل النظام الاقتصادى الحالى هي مهمة ضخمة ، وليست مهمة نستطيع أن نقوم بها دون الاعداد لها واعادة التفكير من جانب الشمال والجنوب . ان يجب ان يدخل الشمال في المفاوضات بالتزام حازم لكي يقيم نظاما جديدا يحقق المصالح والأمانى المشروعة للأمم الفقيرة . ان الجنوب من ناحية أخرى ، يجب أن يستمر في خطته ، والتقدم بمقترحاته الأساسية والعملية . والتحليل الهادئ يمكن أن يؤدي الى نتائج ، ويحول دون الشعور بالاحباط الذى جاء في أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من الحوار .

وبعبارة أخرى ، فان المرحلة الثانية من الحوار يجب أن تتجاوز المناقشات ، ويجب أن تدخل مباشرة في مجال التفاوض ، والتفاوض بطبيعة الحال يجب أن يتم في اطار متفق عليه ، ولا يمكن أن يكون المتفاوضون مثل الموسيقيين الذين يقولون " اعطني البيانو وسوف أعزف النغم " . ان المفاوضات تحتاج الى مثل النوت الموسيقية ووضع مثل هذه النوت ليس بعيدا عن قدرات الانسان . فالواقع ان الخبراء كانوا يعملون في محافل مختلفة ، وتوصلوا الى مجموعات من المبادئ المتفق عليها للاستئناس بها في المفاوضات القادمة للشمال والجنوب . ومجمل آرائهم سيوفر لنا على الأقل الاطار الخارجى الذى نحتاج اليه .

ويمكن ان يقال مثلا ، ان اطار المفاوضات يجب ان يتكون من مبادئ خمسة عريضة ، تهدف جميعها الى تسهيل التفاهم والتعاون وهي :

اولا ، الحاجة لاعادة تشكيل النظام الدولي ، وهذه لا تشعر بها مجموعة معينة من البلدان او الشعوب فقط ، بل يشعر بها الجميع ، لان نظام التكافل والاعتماد على بعضنا البعض مفروض علينا بحكم الظروف ، وهذا النظام لا يمكن ان ينطبق على النظام الحالي والقائم بدرجة كبيرة على نظرية " انبي على حق " .

ثانيا ، وانطلاقا من المبدأ الاول ، يجب ان يكون مقبولا لدى الجميع ان الهدف من اعادة تشكيل النظام الدولي ليس فقط كي تستفيد منه مجموعة واحدة من البلدان ، ولكن يجب ان يؤدي الى تحسين احوال البشر بصفة عامة . واذما وضعنا هذا الهدف نصب اعيننا خلال عملية التفاوض ، حينئذ يمكن ان تكون هناك مبادلات مشروعة من شأنها ان تؤدي الى توليد شعور جديد لاعادة تشكيل النظام الدولي .

ثالثا ، في حين ان مفهوم " الاحتياجات الاساسية " يستحق الثناء ، فانه من الصحيح تماما ان هذه الاحتياجات لا يمكن ان تلبى حتى تصبح الموارد كافية ، فالموارد ليست غير محدودة ، ولكن في حدود القيود الطبيعية يمكن توسيع نطاق الموارد من خلال عملية النمو الاقتصادي بطريقة وجود الاحتياجات الكافية التي يشارك فيها الجميع . كذلك فان التخطيط السكاني جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة .

رابعا ، يجب ان يكون الانصاف جزءا لا يتجزأ من هذه العملية ، وبعبارة اخرى ، ليس الانصاف فقط بين الامم الغنية والامم الفقيرة اليوم ، ولكن ايضا داخل الامم الغنية وداخل الامم الفقيرة . وسيكون من قبيل الهزل لو تمت الجهود الدولية التي تهدف الى اعادة تشكيل النظام الدولي بهدف زيادة الغنى في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء . ولكن الافضل والاكثر فاعلية هو البحث عن صور واشكال جديدة لتوزيع الدخل حتى اثناء عملية اعادة الهيكلة الاقتصادية الدولي .

خامسا ، يجب ان تتم اعادة البناء الاقتصادي بطريقة منظمة وعلى مراحل متفق عليها ، واهداف وتقييم كجزء من برنامج شامل متفق عليه .

انني لا ازمع انني المنظم او المنفذ لقائمة المبادئ هذه ، او اقول انها لا تقبل التعديل ، بل اقول انها يمكن ان توضع بطرق مختلفة ، ولكن الادم من ذلك هو ضرورة الاتفاق عليها والعمل على اساسها .

ان موقف سرى لانكا من قضايا مثل قضايا الجنوب الافريقي ، والشرق الاوسط ، ونزع السلاح ، وتنفيذ الاعلان الخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، وغيرها من المسائل الاخرى الهامة التي ستعرض خلال اجتماعات الدورة الحالية للمجموعة العامة ، سبق ان اعلن مرارا وتكرارا هنا وفي المحافل الدولية الاخرى بجلاء ووضوح وبالتفصيل في مناسبات عديدة . ولهذا السبب ، فانني فضلت ألا اضيع وقت الجمعية العامة ، باعادة ذكرها هنا .

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية في العام القادم ، حيث سيتم بحث استراتيجية التنمية وغيرها من الامور الاخرى المتعلقة بعقد التنمية الثالث ، سوف تتيح لنا فرصة ذهبية لتحويل افكارنا واهتمامنا الى عمل ، ويمكننا بسهولة ان نحول هذه الدورة الى مجرد سياق آخر للمحديث تتخبط فيه في توجيه الاتهامات او الكلام المعاد المبتذل ، او يمكننا ان نستخدم هذه الدورة كقطة تحول في العمل ، والخيار لنا . فماذا سنقرر ؟

ومن جانب سرى لانكا ، ليس هناك اي تردد في الاختيار الذي ستقوم به . ونحن نود من جميع اعضاء هذه المنظمة ان يدخلوا هذه الدورة بالتزام مسبق للعمل . ونتمنى ان تكون هذه الدورة فرصة مناسبة للتفاوض على اطارات عريضة وليست مجرد مداوات . واننا نود ان تنتهي هذه الدورة بقبول برنامج عمل محدد يحال الى اجهزة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " لتنفيذه .

فهل ياترى سيقبل المجتمع الدولي هذا التحدي ، ام ان المصالح الخاصة ستحرم - مرة اخرى - شعوب العالم المحرومة من حقها في الكرامة الانسانية ؟ وانا لم يتحقق هذا الالتزام في العمل ، فاننا لن نواجه فقط اخطار ازدياد عمق الازمة الاقتصادية ولكننا سنواجه ايضا خطر الانفجار السياسي . ولكي نتجنب هذا الخطر ولكي نضمن السلم الدائم ، فان هذه مسؤولية القيادة السياسية في عصرنا الحاضر . ويجب ان نحرض بعض التقدم البنا نحو مواجهة وتلبية الحد الادنى من الاحتياجات الاقتصادية للشعوب التي تعاني من الحرمان ، لان هذا واجب والالتزام ندين به للتاريخ .

السيد راجاراتنام (سنفافورة) (الكلمة بالانكليزية) : انني اود اولا ان ابدأ  
 كلمتي بالتعبير عن امتنان وفد بلادى للرئيس السابق للجمعية العامة ، السيد اندلاسيو لبيفان  
 من كولومبيا .

واود ثانيا ان اهنئ الرئيس سالم بحرارة بالغدة لانتخابه الاجماعي رئيسا للدورة الرابعة  
 والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، فهو وعمره ٣٧ عاما ، اصغر شخص انتخب حتى الآن لهذا  
 المنصب الرفيع . وفي الفترة القصيرة التي ترأس فيها اعمال هذه الجمعية ، أثار اعجابنا بالفعل  
 بكفاءته ونزاهته وانصافه .

نود أيضا أن نشيد مخلصين بأميننا العام الدكتور كورت فالدهايم الذي يعتبر عاملا ومسافرا لا يكل سعيا من أجل السلم العالمي والحلول البنّاءة والسلمية لمشاكل العالم . وخلال العام الماضي زار دول شرق آسيا ، وجنوب شرق آسيا لكي يتعرف من زعماء هذه البلدان على مشاكل المنطقة .

كذلك نشيد بمبادرة الأمين العام الخاصة بالدعوة الى عقد مؤتمر جنيف للاجئي جنوب شرقي آسيا .

اسمحوا لي أن أبتعد عن الأسلوب المعتاد ، أسلوب تركيز الاهتمام على العديد من القضايا الاقليمية والوطنية ، ان أن وفد بلادى سوف يتناولها عندما تثار للبحث . ان نهاية أى عقد عادة ما تكون مناسبة لنظرة الى الوراء لتقييم الماضي لكي نتعرف على ما يحمله المستقبل لنا . وان السبعينيات التي نتركها وراءنا ، وفق كل التقديرات ، كانت أسوأ ما شهدته الانسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبالمقارنة بهذا العقد ، فان العقدين ونصف العقد السابقين كانت سنوات منجزات ثابتة ومستقرة للانسانية جمعاء ، وحتى أولئك الذين عانوا من خيبة الأمل والنكسات كان لديهم الأمل في أنه اذا ما أتيج لهم الوقت والجهد سيكـون بمقدورهم أن يصححوا الأخطاء وأن ينضموا الى التيار الرئيسي للتطور والتقدم . ان السبعينيات قد حطمت وبقسوة هذا التفاؤل البسيط بالنسبة للمستقبل . لقد حدثت أمور كثيرة خلال السبعينيات أقنعت البعض بأن عهد التقدم المستمر قد انتهى وأن الانسانية قد بدأت دورة جديدة من الفوضى والتصدع . هناك قلق شامل وغالب ناتج من حقيقة أننا سكان كوكب بدأت أموره تخرج عن نطاق السيطرة وأننا نتجه نحو كارثة مجهولة حتى الآن . فلا يكاد يمر يوم بغير اجتماع لزعماء العالم لوقف هذا التيار الا أن فشلهم حتى الآن يترك انطباعا بأنهم يتصرفون ازاء أمور يتعذر التنبؤ بها .

ومن الصحيح أن العقود التي سبقت السبعينيات شهدت أزمات أيضا وكان بها كذلك لحظات قلق ، ولكنها كانت الى حد كبير أزمات يمكن السيطرة عليها . كانت أزمات مؤقتة في نظام عالمي مستقر .

ان أزمة السبعينيات من نوع مختلف وحجم مختلف . ان أنها تهاجم الأسس المقبولة للنظام مما يوحي بقوة بأن هذه الأسس لا يمكن بعد الآن أن تتحمل عبء مشاكل الانسان . ان امكانيات النظام قد استنفذت ووصلت الى نقطة استنفاد كامل وتحلل وفوضى منتشرة . ان هذا هو ما يسميه علماء الاجتماع بالأزمة النظامية . وان السبعينيات أعطت مؤشرات واضحة بأننا نتجه فعلا نحو مثل هذه الأزمة . ومن معالم هذه الأزمة النظامية حقيقة أنها تؤثر على كل النظم الفرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية وتشمل الدول جميعا . وان هذه الأزمة تؤثر على الاغنياء والدول المتقدمة كما تؤثر على الدول النامية والفقيرة .

ان ما أريد أن أفعله هو أن استرعي نظركم الى الأزمة العالمية لأنها تشملنا جميعا ولو تركت بغير حسم يمكن أن تؤثر على حلول للمشاكل الوطنية والاقليمية لأن هذه أيضا لها جذورها في الاضطراب العالمي . ولا يمكنني أن أفكر في محفل أفضل من الأمم المتحدة لحل الأزمة العالمية . وبشكل جماعي ، فان الدول الحاضرة هنا وعددها ١٥٢ دولة تمثل الانسانية بأسرها . والأزمة العالمية التي تهددنا ليست من خلق قوة الهية ولكنها نتيجة لخطايا الامل والسهو من جانبنا جميعا ممن يحضرون هذه الجمعية . وحيث أننا نحن الذين صنعنا الأزمة فانه يدخل في نطاق قدرتنا أيضا ، بشرط أن تتوفر لنا الشجاعة لمواجهة الحقائق الجديدة ، أن نصح ما فعلناه . ولهذا ، فانني لا أعتقد أن الأزمة الحالية لا يمكن التغلب عليها ، وأننا يجب أن نستسلم لخطورة الكارثة .

وانا ما حاولنا علاج الأزمة الحالية بروح من الاسترخاء والتواكل ، أو كما يميل البعض الى القول بأننا اذا ما قللنا من أهمية ومدى الأزمة العالمية عندئذ فان الثمانينيات سوف تصينا بنهر ومعاناة انسانية أكثر مما حدث في السبعينيات . وان الرأي المتأني والمدروس هو أن وزن وثقل الكارثة كما هو في السبعينيات سوف يلازما بقوة وتؤثر على دول العالم الثالث أكثر من تأثيره على المجتمعات الغنية المتقدمة . وان البعض منا قد يشعر بالارتياح لمحنة الدول الغنية ، ومن الصحيح أن الدول الغنية تمر بعدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي والبطالة المتزايدة الا أن معاناة هذه الدول هي من نوع مختلف عن تلك المعاناة السائدة في العالم الثالث . وان ضحايا الأزمة في المجتمعات المتقدمة تفتيهم ألوان مختلفة من مساعدات الرخاء الاجتماعي تجعل الحياة بالنسبة لهم غير مرهبة فقط ، ليست مسألة حياة أو موت . ان الدول الغنية يمكنها أن تتغلب

على الأزمة بشكل أفضل ويمكن أن تبرز عندما تنتهي الأزمة من الممكن أن تكون قد عانت وتألّمت ولكنها لن تكون قد فقدت القدرة على استعادة قوتها . ومثالا اليابان والمانيا ، يظهران ذلك بوضوح ان هاتين الدولتين قد عانتا من تدمير يكاد يكون كاملا سياسيا واقتصاديا وتنظيميا . ومع ذلك فانه في خلال عقد من الزمان أو نحو ذلك ، استعادت الدولتان قوتيهما بما يجاوز منجزاتهما السابقة للحرب أولا في الميادين الاقتصادية ، والآن في ميادين أخرى . وكان ذلك لأن القنابل واحتلال العدو والاستعمار لا يمكن لهما أن يهدما ذلك التراث الهائل من المعرفة والمهارات والارادة الوطنية لهذين الشعبين من أجل تقديم التضحيات والتنظيم الضروري لنمو شعبيهم . تلك هي معجزة المانيا واليابان .



ان أثر الأزمة على بلدان العالم الثالث مختلف تمام الاختلاف . ومن أبرز الكوارث التي نجمت عما حدث في السبعينيات انه مع تراجع خطر الصراع المفتوح بين الدول المتقدمة الفنية ، فان بلدان العالم الثالث أصبحت ساحات للاضطرابات والصراعات الدولية . وهذه في البداية تأخذ شكل صراعات بين دول العالم الثالث نفسها ، ولكن لأن الحروب الحديثة لا بد وأن تشن بأسلحة حديثة فان الدول المتقدمة وحدها هي التي تستطيع أن تقدم لهذه الصراعات الثنائية والمتعددة الأطراف هذه الأسلحة ، ومن ثم تتحول هذه الصراعات بسهولة الى حروب لحساب الدول الكبرى كما يحدث الآن .

ومنذ عام ١٩٤٥ وقعت ١٣٥ حربا كبيرة وصغيرة ، شاركت فيها حوالي ٨٠ دولة وأدت الى خسائر في الأرواح وصلت الى ٢٥ مليون نسمة . ومع استثناءات نادرة ، فان الجيوش التي شاركت في هذه الحروب كانت من دول العالم الثالث . واليوم فان الجيوش المقاتلة بالكامل هي جيوش العالم الثالث . ان الدول الكبرى قد حسنت تماما أسلوب الحروب بالنيابة بحيث لم يعد من الضروري للأمم المتحدة والفنية أن تقاتل حروبا في المستقبل على ترابها أو تستخدم رعاياها ومواطنيها وقودا للمدافع . لماذا ان يفعلون ذلك ودول العالم الثالث توفر الوقود للمدافع سواء عن وعي أو عن غير وعي ؟

لو تركت الأزمة العالمية بغير حل فان الشواهد تدل على أنه في الثمانينيات سنجد الحروب الأهلية وحروب الدول الصغيرة والحروب بالنيابة تنتشر أكثر فأكثر في العالم الثالث . وفي الوقت الراهن وفي جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط وفي افريقيا وفي امريكا الوسطى نجد أن النزاعات الاقليمية ونزاعات الحدود وتذكر مظالم العصور الماضية والاضطرابات الاجتماعية ، كل ذلك يسدأ يشعل صراعات الاخوة والرفاق بغير حصر فيما بين البلدان المتخلفة . وكل هذه الصراعات يمكن أن تتحول الى حروب لحساب الدول الكبرى . واننا ان نرحب بالانفراج بين الدول العظمى ، فاننا ، في العالم الثالث ، يجب أن ندرك الآثار الخطيرة للانفراج بالنسبة لنا . فالانفراج هو تفاهم فيما بين الدول العظمى على أن هذه الدول ، وفي ظل أية ظروف ، لن تشن أية حروب — — — — — بعضها البعض بشكل مباشر لأن الحروب النووية تعني الدمار والفناء المتبادل .

على أن الانفراج لا يقضي مطلقا على التنافس بين الدول الكبرى أو على لجوئها الى الحروب بالنيابة عنها ، وبالتالي فمن الحتمي أنه يجب على العالم الثالث أن يوفر الساحات اللازمة لحروب الانابة . وحيث أن هذا هو الاتجاه فان ذلك يتجه تماما الى صبغ عدد متزايد من دول العالم الثالث بصبغة عسكرية ومعظمها دول فقيرة للغاية ، وذلك من خلال قيام الدول المتقدمة ببيع الأسلحة لتلك الدول الفقيرة .

ومن الشواهد الأكثر وضوحا على الاتجاهات العسكرية هذه ، تزايد نصيب العالم الثالث من الانفاق العسكرية العالمي خلال العقد الماضي . ووفقا لتقدير تم منذ خمس سنوات فان هذا الانفاق في دول العالم الثالث قد ارتفع من ١٥ في المائة من الانفاق العالمي العسكري الى ٢٣ في المائة . وفي ضوء زيادة وانتشار الحروب الجديدة منذ ذلك الحين ، مثل الحرب الكبرى في الهند الصينية ، فان النسبة المئوية ربما تكون قد زادت . ان ربع العالم الثالث يكرس اكثر من ربع انفاقه العام للأسلحة . ان هذا بمثابة صبغ العالم الثالث بالصبغة العسكرية .

وهناك نقطة هامة تستحق الذكر فيما يتعلق بهذه الحروب ، سواء أكانت حروب انابة أم غيرها ، وهي أن هذه الحروب يمكن أن توقف وأن تبدأ وفقا لارادة حوالي ست دول أو نحو ذلك من الدول الكبرى الموردة للسلاح . والدول الموردة للسلاح يمكن أن تحدد النغمة التي لا بأس لعملائها أن يرقصوا عليها . ان الذين يقومون بحروب الانابة قد حرروا أنفسهم من الامبريالية التقليدية وأصبحوا الآن عبيدا لأنواع جديدة من الامبريالية ربما لا تكون واضحة كالامبريالية القديمة ولكنها تثير وتتيح سيطرة ماثلة من جانب الامبريالية الحديثة على الخاضعين لها شأنها شأن الامبريالية القديمة . وعندما نجد أن جيوش العالم الثالث يمكن أن تقنع بالعمل على أساس قارى ، من قارة الى أخرى في مناطق لا تتأثر فيها مطلقا المصالح الوطنية لهذه الجيوش ، فاننا نستطيع أن نعرف مدى سيطرة هذه الامبريالية الجديدة .

ان هذه السيطرة تقوم على أساس استغلال الطموحات التافهة للدول الصغيرة ، تلك الطموحات التي لا قيمة لها من وجهة نظر الدول الكبرى . ولقد أسهم ذلك اسهاما كبيرا في أزمة السبعينيات .

ان القومية ، وهي أساسا قوة بناءة وايجابية لدول العالم الثالث ، قد دخلت الآن مرحلة رجعية ومدمرة . ان أنها تحدث الآن في العالم الثالث نفس الأخطاء والتشويهات التي ارتكبتها القومية الأوروبية في مرحلتها غير الناضجة . ان القومية في العالم الثالث دخلت مرحلتها العرقية والدينية والثقافية . ان التضامن الذي تجاوز الخلافات الثقافية والدينية والعرقية قد ضعف أو انهار تماما في كثير من دول العالم الثالث . وهذه الدول تتهم حكامها الامبرياليين السابقين بالتمييز العنصري . ومع ذلك فان عددا متزايدا من هذه الدول في العالم الثالث يرتكب الآن هذه الجريمة الرهيبة باعتبارها ضرورية للكرامة الوطنية وللبقاء . ولست بحاجة الى أن استرعي نظر هذه الجمعية الى السياسة المعلنة صراحة لقييت نام والتي تنطوي على طرد الملايين من رعاياها الذين عاشوا فيها لأجيال طويلة لا لسبب سوى أنهم من عرق صيني أو كانوا هنودا أو أفارقة .

ان العنصرية ليست حكرا على أوروبا : لقد اتبعنا نحن أيضا هذه السياسة وهذه الخطيئة . وانني أذكر ذلك فقط كمثال على الاتجاه المتزايد لقومية العالم الثالث لاعتماد جرائم الحكام الامبرياليين السابقين بينما يستبعدون بعضا من فضائل هؤلاء الحكام . ان هذا الاتجاه قد بلغ ذروته الآن في أكبر جريمة من هذه الجرائم ، وأقصد بها ظهور امبريالية العالم الثالث . ففي السبعينيات شهدنا أمثلة كثيرة لدولة من دول العالم الثالث تغزو دولة أخرى وتستوعبها بشكل كامل من أجل مزيد من المجد للوطن الأم ، أو لوضع نظم صنيعة في الحكم . اننا نتعلم مما ارتكبه حكامنا الامبرياليون ولا نتعلم فضائلهم .

ان الغزو المستمر لكمبوتشيا من جانب فييت نام ليس سوى مثل أخير على ظهور امبريالية العالم الثالث . ومن المعالم المثيرة للحرب التي تجرى حاليا في الهند الصينية ، أن من يقومون بحروب بالنيابة وسادتهم يدنون جميعا بالشيوعية : فييت نام ، كمبوتشيا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي .

وهكذا فان أزمة السبعينيات قد أظهرت الحقيقة الخفية وهي أن الحروب ليست بالكامل ظاهرة رأسمالية ، كذلك فان العدوان والامبريالية ليسا من الظواهر الرأسمالية فقط . والواقع أن الدول الرأسمالية اليوم تعيش بشكل ودي مع بعضها البعض ، أكثر كثيرا مما تفعل الدول الشيوعية أو تلك التي تستلهم هذه العقيدة .

هذه ان بعض جوانب الضعف في دول العالم الثالث ، والتي تجعل تلك الدول مرشحة ويسهولة للحروب بالانابة . وما لم يجر علاج جوانب الضعف هذه ، التي تنتشر وبسرعة في العالم الثالث ، فان الثمانينات قد ترى الكثير من هذه الدول وقد تحطمت بشكل يستعصى على الإصلاح ، أو أصبحت مرة أخرى مستترقة أو مستعبدة لدول كبرى . ان الأمر قد يستغرق بعض الأجيال للقضاء على الاستعباد الجديد ، لأنه على النقيض من الاستعباد الأول ، قيوده غير مرئية وعملياته معقدة وخطيرة بحيث تستعصى على المقاومة . ان الحماس والاخلال اللذين تهديهما الدول التي تقوم بالحروب بالانابة ، عن وعي أو عن غير وعي ، تعزيزا لمصالح مؤيديها ، شاهد على عدم وضوح الامبريالية الجديدة التي تقوم بها بعض الدول المتقدمة . ان من يقومون بحروب الانابة يؤمنون باخلاق بأن مؤيديهم يقدمون لهم مساعدات قوية للجهود العسكرية لدولهم الصغيرة ، ويخاطرون

بصراعات مع الدول الاخرى الكبرى ببساطة ، من أجل تعزيز وزيادة سعادة هؤلاء الذين يقومون بالحروب بالانابة . هؤلاء قد تكون لديهم تحفظات خطيرة ازا ذلك في السر ، ولكن حماسهم العلني لا يصدق . ان ذلك يؤكد ايماني بأنه متى تمت السيطرة على هؤلاء الذين يقومون بالحروب بالانابة ، فانه لا يمكن تحريرهم .

هذه تحذيرات واضحة للعالم الثالث ، بأن هناك مآسى كبرى تنتظر العالم الثالث اذا لم يصحح أخطائه المتراكمة . وانني أعتقد أن هذه الأخطاء يمكن أن تصحح ، وأن الكارثة التي يمكن أن تحتوينا جميعا نستطيع تجنبها . اننا يمكن — بل يجب — أن نفعل ذلك في الثمانينيات ، لأنه بعد ذلك قد يكون من المستحيل بالنسبة للعالم الثالث أن يغير الطريق . ولكن وقف هذا الاتجاه نحو الكارثة يتطلب من العالم الثالث أن يعترف بأنه ارتكب ولا يزال يرتكب أخطاء ، بدلا من أن يعزو الصعوبات التي يواجهها الى ماضيه الامبريالي والى مؤامرات الدول المتقدمة الفنية . وبالقطع ، فان ماضينا الامبريالي هو عامل من العوامل في هذا الصد . ولكن مع كل يوم يمر فان آثار الامبريالية تصبح كبيرة ، ومشاكلنا تصبح من نتائج أعمالنا الخاصة . ان الكثيرين منا قد تخلصوا من الامبريالية ومن الاستعمار منذ حوالي ثلاثين عاما ، وان الاستمرار في الحديث عن الماضي وأنه هو مسؤول عما نعانيه الآن ، انما يعني اننا نتجاهل أن ذلك انما هو أثر ما فعلناه نحن بأنفسنا منذ الاستقلال . ان حقيقة أن بعض دول العالم الثالث تستطيع ويشكل أفضل مواجهة الازمة الحالية ، توهي ويقوة بأن الذي نفعله ، وليس ما فعله الاستعمار ، هو المصدر الاساسي لما نواجه من صعاب . وبالمثل ، فانني أسلم بأن الدول الفنية والمتقدمة لا تعمل على مساعدتنا . وعلى العكس من ذلك ، لو كانت السبعينيات تمثل أى دليل لنا ، فان الاستقرار السياسي والاقتصادى في العالم الثالث ليس في قائمة أولويات الدول المتقدمة . وكما قلت آنفا فان المنافسة بين الدول الكبرى تتطلب اشغال حروب بالانابة . وحروب الانابة تكون ممكنة لو كانت دول العالم الثالث غير مستقرة .

وفي الميدان الاقتصادى نجد أن حماس ما بعد الحرب تعزيزا للتممية الاقتصادية في دول العالم الثالث ، قد تبخر من جانب الدول الفنية . وهناك أسباب كثيرة لذلك ، أحدها نهاية الحرب الباردة الاولى وقدم الانفراج . ان الحاجة الى كسب حلفاء في الحرب الباردة من دول العالم الثالث ، لم تعد حاجة ملحة كما كانت في الماضي .

والسبب الآخر والأكثر أهمية هو الخوف من جانب البلدان المتقدمة من المنافسة من دول العالم الثالث الناجمة اقتصاديا . ان عددا من دول العالم الثالث ، وخاصة من شرق ومن جنوب شرقي آسيا ومن أمريكا اللاتينية ، قد أظهرت قدرة على التنافس الناجح مع الدول المتقدمة في مجموعة متزايدة من المنتجات الصناعية . وبداية كانت هذه مصنوعات بسيطة مثل المنسوجات والملابس والأحذية ولكن في السبعينيات فان عددا قليلا من دول العالم الثالث بدأ يتجه الى المنتجات الأكثر تعقيدا ، والتي تتنافس بنجاح مع ما تنتجه البلدان المتقدمة .

ان دول العالم الثالث التي وصلت الى هذا المستوى من الكفاءة لم تكن أكثر من ١٢ دولة . ولكن هذا العدد من الدول كان كافيا لاثارة الانزعاج في الدول المتقدمة التي رأت في مثل هذه النجاحات تهديدات ممكنة لموقفها الاقتصادي المسيطر ولمزايها لو أن دولا أخرى من العالم الثالث ، وعددها يزيد على المائة ، وصلت - وبحرور الوقت - الى مستو مماثل من الكفاءة .

ومن الناحية الاقتصادية ، فان هذه المخاوف ازاء تحول العالم الثالث الى عالم ديناميكي اقتصادي لا أساس لها ، وتهزم نفسها بنفسها ولكن في ظل حقيقة ان البلدان المتقدمة قد دخلت بالفعل مرحلة انكماش ، فان هذا التحدي الضئيل من العالم الثالث قد أدى الى مزيد من الاتجاهات الحمائية . وأهم مطالب للحماية من منافسة العالم الثالث جاءت من الاتحادات التجارية الغربية ولم تجئ من الرأسماليين في الغرب . ان البروليتاريا الغربية لا ترى في البروليتاريا البارزة في العالم الثالث حليفا ، وانما تنظر اليها كخصم وعدو .

ان الذين يقومون بأعمال الحماية يقولون في واقع الأمر - وأقصد بهم اولئك الذين في العالم المتقدم - بأن النظام الاقتصادي الليبرالي الذي انشأ بعد الحرب في ١٩٤٤ في بریتون وودز يجب فكّه وتغييره . ومن الأعمدة الرئيسية لهذا الترتيب التجارة الحرة والأحكام الخاصة بالقضاء على الحواجز الجمركية . وأبرز الدعاة الى ذلك هم الليبراليون في العالم المتقدم ، فانهم أيضا ضد بریتون وودز .

ومع ذلك ، فانه في ظل ترتيبات بریتون وودز - ولم تكن بریتون وودز مسؤولة تماما عن ذلك - حدثت زيادة مطردة في مستويات الدخل لم يشهدها تاريخ الانسان من قبل في كل من البلدان النامية والمتقدمة . ومع أن الأرقام المتوسطة قد تخفي الفروق في الاهداف في الدول المختلفة ، فان دخل الفرد في دول العالم الثالث في ظل ترتيبات بریتون وودز نما بمعدل سنوي لم يسبق له مثيل ، ان بلغ ٣٤ في المائة ، وهو يزيد بعض الشيء عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ومن الحقائق أيضا ان النمو الاقتصادي كان أسرع ما يكون في البلدان النامية التي يقوم اقتصادها على أساس نظام الاقتصاد الحر بغير عوائق بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية ، أو العمليات المتعددة القومية . هذه حقيقة رغم أنها قد لا تكون سارة .

ان البلدان النامية التي تظهر الان قدرة على التنافس ، بنجاح ، مع الأمم المتقدمة هي تلك الدول التي يقوم عملها أساسا على الاقتصاد الحر ، والتي أفادت فائدة كاملة من اتفاق بریتون وودز .

لهذه الأسباب ، فان دعاة الحماية في الغرب يحرصون على وضع حد للنظام الليبرالي

القديم ، وأقصد به ترتيبات بريتون وودز الذي دون أن يرويه من واقع حطام الماضي ، هو مزيد من الحواجز أمام التنافس من جانب دول العالم الثالث ، وفي ظل مثل هذه العوائق ، فلن يكون لدى دول العالم الثالث أى أمل في أن تنجح اقتصاديا أو لن يكون هناك أمل أمام من صعدوا على السلم بعض الشيء في أن يبقوا هناك .

وهناك الكثير من الانتقادات التي يوجهها دعاة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولكن بعض ممارسات ومواقف البلدان النامية سوف تعمل - في رأيي - ضد العالم الثالث وسوف تعزز من قوة دعاة الحماية في الدول الغنية .

أولا ، لا يمكن للبلدان النامية ان تطالب بحرية التجارة ، بينما هي تلجأ بشكل متزايد الى أساليب الحماية . ومن الممكن ان تكون هناك حماية بناءة لصناعات العالم الثالث في مراحلها الاولى . على ان اتجاهات الحماية يمكن ان تصبح غطاءً لحماية مشروعات ليست على درجة من الكفاءة وغير اقتصادية تقوم أساسا على استغلال المستهلكين المحليين . ان قدرتها على النمو والتنافس في الأسواق الدولية الأكثر ربحا سوف تقل بحدّة . ان الدول الغنية تستطيع ان تعزز الصناعات الضعيفة وأن تساعد بها ، ولكن الدول الفقيرة لا تستطيع ان تفعل ذلك لأمد طويل .

الشيء الآخر هو منهج المواجهة من جانب العالم الثالث ازاء المؤسسات المتعددة الجنسية . ومن المسلم به أن هذه المؤسسات ليست منظمات خيرية فهي تعمل أساسا من أجل الربح ، وولاؤها هو لهذه الحقيقة الأساسية . ولكن عندما يتأكد لها ذلك ، فانها تحضر تكنولوجيا جديدة ومهارات جديدة وأسواق عالمية مستقرة تحتاج اليها الدول الفقيرة ، ولا يمكن ان تحصل عليها على الاطلاق ولو على مدى أجيال كثيرة في ظل الحاجة الى العمل على أساس اقتصاد عالمي .

وهنا ، فان بعض البلدان النامية تتفق مع دعاة الحماية الذين ربما يكونون أعلى صوتا في احتجاجاتهم على الدمار الذي حدث نتيجة لعمليات المؤسسات عبر الوطنية . ولكن اذا ما اطلعنا على احتجاجات دعاة الحماية في البلدان المتقدمة بعناية ، فاننا سوف نكتشف ان اعتراضاتهم ليست على المؤسسات عبر الوطنية في حد ذاتها وانما على عملياتها في الخارج . ان المزيد من العمليات المتعددة الاطراف في الخارج تعني أعمالا ووظائف أقل في الداخل ، ومزيدا من المنافسة الفعالة



من جانب دول العالم الثالث . لا يمكن لأى مشروع متعدد الاطراف ان يفلق من خـلال أى اضرابات أو تشريعات حكومية وكان يمكن أن يحدث ذلك لو كانت هذه المؤسسات أو المشروعات شريرة .

ان النقطة الرئيسية التي أود أن أثيرها هنا هي أنه من مصلحة دول العالم الثالث - في المدى الطويل - مهما كان شكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي سوف يبرز ، أن تضمن مبدأ حرية التجارة ، وأن يكون هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في هذا النظام الجديد . وان عاجلا أو آجلا ، فان الأزمة الاقتصادية الحالية لا بد أن تنتهي . وسوف يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من الرخاء والتوسع . وعندما يحدث ذلك فان اتجاهات الحماية - اذا ما كانت معززة تماما - سوف تضمن مرة أخرى أن تحصل دول العالم الثالث على فئات المائدة . ولكن للاستفادة من الرخاء الجديد ، فان اقتصادياتنا الداخلية يجب ان تكون سـليمة وديناميكية ، ويجب أن تبحث دول العالم الثالث من جديد وبصراحة كاملة الجوانب الاقتصادية الجديدة التي قامت بترجمتها الى سياسات اقتصادية ، والتي جعلتها تنتقل من كارثة الى أخرى . انما يجب أن ننظر فيما فعلته بلدان العالم الثالث الاخرى بشكل موضوعي حتى تفيد وتستفيد من السياسات الاقتصادية التي نجحت ، وتعرف تلك التي لم تنجح . وفي رأيي ، ان السياسات التي تنجح أكبر نجاح هي تلك التي تقوم على أساس المنافسة الحرة ، على أن يكون دور الحكومة مقصورا على حماية الأفراد ضد جوانب الظلم التي يمكن أن تنجم عن المنافسة بغير قيود ، واعادة توزيع ثمار المنافسة بغير القضاء على روح التنافس . ان الاسلوب الآخر هو التنمية الاقتصادية من خلال الرقابة الحكومية والتخطيط البيروقراطي . ومهما كان ذلك جذابا من الناحية النظرية الا انه من الناحية العملية لم ينجح في بلدان العالم الثالث الا نادرا . وحتى بلدان العالم الثالث التي تؤمن بالضوابط والسيطرة تتجه الى اقتصاديات الحرة في العالم الغربي مطالبة بالمساعدة والاستثمارات والأسواق والتكنولوجيا ، ولا تتجه الى الاقتصاديات الاشتراكية .

ومن أسباب الاضطرابات والصراعات في بلدان العالم الثالث - وهي التي أشرت اليها في بدء كلمتي - السخط الاقتصادي المتزايد . ان ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مجموعات الدخل المنخفض وهم جميعا يعيشون في العالم الثالث . والحياة لا تتحول الى الأفضل وانما الى الأسوأ لمزيد من الأفراد ، بفضل زيادة هائلة في السكان . ونستطيع ان نقدم احصاءات توضح جوانب التقدم في هذا الجانب أو ذاك من الحياة في العالم الثالث ، ولكن معدلات النمو يمكن أن تخفي حقائق غير سارة .

ولا يمكنني الا أن أقتبس من محبوب الحق أحد مسؤولي البنك الدولي حول المعنى الحقيقي للاحصائيات حول الأداء الاقتصادي .

”عندما تضع جانبا هذه الأرقام المثيرة للبلبل لمعدلات النمو سوف نجد أنه بالنسبة لحوالي ثلث الانسانية فان الزيادة في دخل الفرد كانت أقل من دولار أمريكي واحد خلال العشرين سنة الماضية “ .

ان ما تقوله هذه الاحصائيات حول دخل الفرد يوضح مدى نمو الثروة الوطنية ولكنها لا توضح لنا كيف تم توزيع هذه الثروة على السكان . وانا كان هناك توزيع غير متكافئ للثروة بين الدول الغنية والفقيرة فهناك ايضا فروق هائلة بنفس القدر في توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء من دول العالم الثالث .

وهكذا فمن الحتمي في الثمانينات ان نعالج مشاكلنا الاقتصادية ليس بروح رجال الدين في العصور الوسطى الذين كانوا يتناقشون ويتقتل بعضهم البعض حول مسألة عدد الملائكة الذين يمكنهم الرقص على سن الابرّة . ان من يحلون المشاكل يجب ان يعالجوا الحقائق على اساس ما هو ممكن وما هو غير ممكن في وقت معين .

ان العالم الغني غير مبال لمطالب العالم الثالث الغارق في الفقر والتي تكمن مطالبه الأساسية في ان يلحق مجانا بقطار الاغنياء . ولا أظن أننا سوف نحصل على مثل هذه الفرصة للركوب المجاني في هذا القطار ، مهما علا صوتنا ، بل سوف يترك المتطفلون خلف القطار . على ان عادا ثالثا له تأثير اقتصادي فعال ، ويشكل ثلثي سكان العالم سوف يكون أكثر جاذبية بحيث يمكننا حينئذ ان نحصل على شروط من الأغنياء أفضل مما نحصل عليها الآن . ان الدول الغنية التي تحتاج الى الأسواق قد تأتي الى اعتبار دول عالم ثالث مزدهر بأموالها ومشروعاتها . وحيث يمكنهم تحقيق الأرباح سيقبل ميلهم الى الشر . وسوف تكون للدول الغنية مصلحة قوية في ضمان استقلالنا الاقتصادي والسياسي لأن هذا يوفر لهم أيضا خبزهم وزيدهم .

السيد غارسيا بيدويا ( بيرو ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادي يسره

ان ينقل لسعادة سفير تنزانيا تهانيه بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، وان اهنيء بلده تنزانيا ، مذكرا ان بيرو حضرت مؤتمر عدم الانحياز للمرة الاولى في دار السلام . ونذكر

ايضا في هذا المقام الرئيس نيريري رجل السياسة الممتاز ، الذى يعتبر شعارا للفضيلة الأفريقية والعالمية .

ونود أيضا ان نعبر عن شكرنا للسيد انداليسيو لبيفانو من جمهورية كولومبيا الشقيقة على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

اننا نرحب أيضا بسانت لوسيا وهي دولة جديدة من دول أمريكا اللاتينية في عضوية هذه المنظمة . ان انضمامها الى هذه الهيئة يعد خطوة أبعد نحو العالمية .

ان حضور وفد رسمي من شعب نيكاراغوا عن هذه الدورة ممثلا في حكومة الثورة لاعادة البناء الوطني ، ليملاً نفوس شعوب أمريكا اللاتينية بالفخر . لقد تركنا وراء ظهرنا أربعين عاما من نظام كان عارا على نيكاراغوا وعلى ضمير أمريكا اللاتينية . وبفضل نضال جبهة ساندنيستا وشعب نيكاراغوا كله اصبح الطريق نحو الحرية ممهدا . وبدأت المهمة الصعبة ، نحو بناء مستقبل قائم على الكرامة . وعلى المجتمع الدولي ان يقدم تأييده لهذا الشعب . فلقد دفع شعب نيكاراغوا ثمن الحرية باهظا . ان فقدت أرواح ، وتحطم الاقتصاد ودمرت المزارع . واليوم تبدأ حقبة جديدة قائمة على التضامن بين كل بلداننا التي انتظرت وهللت لانتصار شعب نيكاراغوا . فيجب ان يترجم هذا كله ، بسرعة وبن أية شروط ، الى تقديم المساعدات المالية والفنية التي تحتاجها نيكاراغوا .

ان انهيار حكم سوموزا الدكتاتورى لا يعني فقط انتصار شعب نيكاراغوا بل يعني أيضا ان أمريكا اللاتينية اصبحت تواجه مصيرها في الحرية ورغم ان الثورة في نيكاراغوا كانت عملا بطوليا من جانب شعبيها الا ان اصرار بعض البلدان في المنطقة على التمسك بالمبادئ قد ساعد الى حد ما على هذا النصر . ان البعض قد عمل على ان تتخذ أمريكا اللاتينية القرار المناسب في الوقت المناسب . ان بلاد مجموعة الأندين يمكنها القول بفخر انها ساعدت على انقاذ تقاليد اخلاقية في المنطقة . لقد كانت المبادرة التي اتخذوها ، في وقت صعب للغاية ، بمثابة التزام بالعدالة .

ان بيرو كبلد غير منحاو ليسرها ان تشارك في مؤتمر القمة الذى عقد مؤخرا في هافانا . وهناك ، ومع بلدان صغيرة وأخرى متوسطة الحجم من مختلف المناطق ، فقد أكدنا التزامنا الجديد بسياسة عدم الانحياز وبمبادئها الأساسية وأهدافها المشتركة . ان مشاركتنا في هذا المؤتمر وفي

- هذه الحركة بصفة عامة يعتبر اختيارا واضحا لبلد حارب وسيحارب من أجل استقلاله والدفاع عن هذا الاستقلال ودعم سيادته ، ومن أجل احترام مبادئ أخرى تقر بصلاحياتها عالميا حركة عدم الانحياز ، والكثير منها متضمن في ميثاق منظمنا ، بلد تدعم تصفية الاستعمار ، وتعارض تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، والى تكتلات عسكرية ، وتعارض أية سياسة استعمارية أو امبريالية ، أو سياسة الاستعمار الجديد أو العنصرية أو الهيمنة والسيطرة .
- ولذلك فان بلادى تشعر انه في هافانا ، تم تأكيد اهدافنا المشتركة عندما أعدنا تأكيد انه بغض النظر عن النظم الاقتصادية او السياسية وهي اساس شمولية حركة عدم الانحياز فان البلدان الاعضاء في تلك الحركة يدركون ان عدم الانحياز عامل عالمي خلاق في العلاقات الدولية يهدف الى تحقيق اهداف تركز على جعل هذه العلاقات أكثر ديمقراطية وابعاد اعضاء الحركة من التكتلات العسكرية والتخلص منها من اجل صالحها وصالح السلام والأمن لجميع الدول .
- ان حركة عدم الانحياز قد أسهمت بحق في وضع قانون جديد للبحار على مستوى دولي . وعلى ذلك فاننا مقتنعون ونود أن نقتنع بأن جميع الأطراف الأخرى في مؤتمر قانون البحار ، مدركة تماما لأهمية هذا الموضوع . ومن ثم فانه يجب ان ندرك انه لم يحدث من قبل مثل هذا الجهد المشترك التابع من مصالح متشابهة وان كانت هذه المصالح مشتركة أساسا . وحيث ان هناك بحارا واحدا فانه يجب ان يكون هناك نظام واحد يحكم هذا البحر ، واستغلال موارده والحفاظ عليها . لذلك فاننا نشعر بالقلق لأن بعض البلاد ما زالت في هذه المرحلة تقوم باجراءات من جانب واحد تنطوي على التهديد .
- اننا نستبعد أية فكرة للفشل ، لأننا ندعو الى نظرة سياسية أشمل من جانب جميع الدول . حتى نتمكن من الوصول الى نظام واحد يغطي جميع الالتزامات الأساسية .

ولقد كان بلدى في طليعة هذا الكفاح ، فهو يحترم سيادة الدول الساحلية ، ويحترم الاتفاق على ادارة ما اعتبرناه التراث المشترك للبشرية .

وفي بداية هذه الدورة للجمعية نواجه مرة أخرى التحدى الذى يواجهنا نتيجة لاستمرار عدد من المواقف في بعض انحاء العالم ، وهي مواقف تعرض للخطر السلام والامن الدوليين . وهناك مظاهر عدة لسياسات ممارسة القوة نتيجة لعدم فعالية نظم الامن ، ونواحي القصور في مقدرة الامم المتحدة في الدفاع عن مبادئها .

فالنظم العنصرية في الجنوب الافريقي تواصل تحديها ضد مجرى التاريخ ومن هنا يجب على دول العالم ألا تقلل من ضغوطها ومن فرض العقوبات ، فهي الطريقة الوحيدة لاحداث التغيير الذى نريد له ان يكون سلميا .

ولقد وضعت مجموعة الامم أطر التغيير لتصحيح الوضع في الشرق الاوسط . ونحن ندرك ان العلاقات بين الدول في هذه المنطقة الهامة قد أدت كثيرا الى المواجهة والحروب . ان الممارسة الفعالة لحقوق شعوب هذه المنطقة ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، وهو ما نؤيده بقوة ، هي احد العناصر الاساسية للتعايش السلمي والتعاون الذى نعتبره ناجما .

وفي قبرص وجنوب شرقي اسيا ومناطق في افريقيا وفي اماكن اخرى من العالم ، نجد ان المنازعات والحروب تقدم لنا في كل يوم نكبات الغزو والاحتلال وتدفع اللاجئين وما تحمله من معاناته وموت ، فاي حديث عن السلام نتشدد به مع وجود هذه الظروف . وحين تنتهك مبادئ منظمتنا فاننا نتبين انه لا توجد ارادة على مواجهة هذه الاوضاع . ان هناك خطرا حقيقيا نواجهه في هذه الايام .

واصبح من قبيل الروتين ان نأسف وان نندد بزيادة نفقات التسليح وازدياد خطى سباق التسليح ، التي خلقت موقفا لا يرضى عنه اى طرف بل ويزيد من الاخطار التي تنتظر الجميع . ومن ناحيتنا فاننا نكرر مرة أخرى ، اننا لم نتحمل كل مسؤولياتنا بالنسبة للمسائل التي تخص الجنس البشرى . ومن هنا ، يجب علينا ان نفكر في ضرورة اتخاذ خطوات فعالة لمعالجتها وان نجري بعض المفاوضات للحد من سباق التسليح ، أو الابطاء من خطاه ، ذلك السباق الذى ينبع من رغبة بعض الدول في التوسع ، وبذلك تورط جزء من اجزاء العالم في وضع ديناميكي لم تخلقه بلادنا ولكن اثاره لا يمكن ان تغيب عن أعيننا .

ان امريكا اللاتينية وهي جزء من العالم النامي الذي ينفق معظم موارده للحصول على الاسلحة ، وقد قامت انطلاقاً من مسؤولياتها باجراءات للسيطرة وللحد من نفقات التسليح . ان اعلان اياكوتشو والاجتماعات الاقليمية لدول الانديز وغيرها قد قبلتها بيرو باعتبارها قوة مؤثرة بعيدة المرمى . ولكن للأسف كان التقدم بطيئاً ، وتستطيع امريكا اللاتينية ان تأخذ المبادرة في هذا المجال وتدعو للتفاوض على اساس اقليمي لايجاد أسس لسياسة مشتركة .

ان عكس سياق التسليح يمثل جهود المجتمع الدولي لدفع التنمية ، ولكن توجد مؤشرات على ان هناك تباطؤ في هذه الجهود او على الاقل عدم زيادتها . وبعد مؤتمرات واجتماعات عديدة لمعالجة النواحي الفنية والسياسية ونقل التعاون من المستوى الاقليمي الى المستوى العالمي فاننا نجد مرة أخرى ان مشاعر الاحباط قد أصابت الدول النامية ، وأصبح واضحاً تماماً ان البشر لم يتق كما يتوق الان الى السلم والاستقرار والعدالة الاجتماعية والتنمية . ونعتقد ان هذا يجب ان يكون مدعاة لمزيد من التفكير الذي يجعل بالامكان القاء الضوء على طرق جديدة وتوليد قوى جديدة ايضا لحل هذه المتناقضات . ويجب ان نتيح لكل شعوب العالم الامل في ان مصاعب التاريخ لم تذهب سدا .

وخلال ايام قليلة سوف تتاح لنا فرصة الاستماع الى الرسالة السامية التي سيلقيها قداسة البابا جون بول الثاني ، وفيها سنستمع الى خطاب نبيل من فخامة ممثل العالم الكاثوليكي ، وسنتذكر هنا من يحمل اسمه ، والذي تحدث باسم السلام والتقدم للشعوب وأثار بطريقة مثيرة وصارمة التناقض الغريب بين الفقر والعدالة .

ان مشكلة التنمية تبحث من جانب اعضاء المنظمة في اوقات مختلفة ودرجات متفاوتة ، ومع ذلك فقد وضع انه لم يكن بالامكان ايجاد حلول تبشر بالنجاح . ولعدة سنوات كنا نقيم صرحاً كبيراً من الافكار والاراء على أمل ايجاد حلول لمشاكلنا ، الا ان الحقائق قد أظهرت اننا لسنا نكن على صواب ، ويزداد وضوحاً في كل يوم ان المشكلة لم تكن تكمن فقط في ارادة الدول لمواجهة المشاكل فحسب بل تكمن ايضا في زاوية بحثها في المحافل الدولية .

ان استمرار الفشل في المفاوضات الاقتصادية التي جرت بعد ان اعلنت الجمعية العامة في ١٩٧٤ برنامج العمل الخاص بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يدل على الافتقار الى

الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة لكي تتخذ الاجراءات التي تسير في الاتجاه السليم وبيدو ايضا اننا كنا نسير على استراتيجية خاطئة كبلدان نامية ، حيث كنا نتبع استراتيجية تهدف الى احداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادى .

وعلىنا ان نعني باختيارات جديدة فمن ناحية اختيار الطريق الذى يمكن ان يدعم التعاون بين البلدان النامية بغية تغيير الاتجاهات الحالية ، ومن ناحية اخرى دعم الموقف التفاوضى لبلداننا في مواجهة البلدان المتقدمة النمو . وليس هذا وقت الشكوى من النظام غير العادل ، ولكن هرى بنا ان نتخذ القرارات الكفيلة بتغيير انماط العلاقات ، كتغيير المواقف التقليدية التي تهدف الى الحصول على تنازلات متواضعة من الدول الصناعية ، مع الاصرار الجازم على محاولة ارتياد آفاق جديدة للخروج من مصيدة العلاقات الحالية مع البلدان الصناعية . كما يجب احداث التغيير في نوعية سياستنا .



ان ما ندعو اليه هو احداث تغيير نوعي في سياستنا لاحداث تغيير جذري لروبط التبعية التي أبقت تنميتنا الاقتصادية خاضعة لمصالح البلدان الصناعية . ان هذا التغيير يقتضي ان يمر بمرحلة رفض أنماط التنمية للدول المتقدمة ، فأنماط استهلاكها توازي معدلات دخل معينة ، وهي نتاج عملية لا نستطيع ان نقلدها .

لذلك ، فان استراتيجية التنمية يجب ألا تهدف فقط الى خلق نظام اقتصادي دولي جديد وانما يجب ان توجه ايضا نحو البحث عن نماذج جديدة تلائم مجتمعاتنا ، وتجعل بالامكان تناول الاماني الاساسية ، وضمان مشاركة كل القطاعات الاجتماعية في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافها . يجب ان نسمى الى احداث تغيير ، ليس على أساس النماذج التي تقدمها لنا البلدان المتقدمة صناعيا ، ولكن يجب ان نوجد روابط جديدة تحقق شخصيتنا الجديدة وتكفل حمايتنا في المستقبل كمجتمعات مستقلة .

ان القضية هي ما اذا كان في اطار تنوع البيانات والتنظيمات يوجد اختيار يتلاءم مع تنميتنا ، أو اذا كنا نريد فقط ان نحكي تجارب برزت من تاريخ يختلف عن تاريخنا . لان الدور الذي كنا نقوم به في الاقتصاد العالمي كان مختلفا .

وهذا لا يعني اننا يجب ان نبحث عن أشياء مثالية . واليوم ، هناك علاقات مترابطة ومتداخلة فيرت من الانماط التقليدية للتبعية . ينبغي ان نقوم نحن بتنميتنا على اساس الجهود الداخلية لتحديد الاهداف والاولويات الوطنية ، وان نتجنب محاكاة النماذج التي سوف تزيد من عدم المساواة والتناقضات داخل مجتمعاتنا .

ان هذا امر هام ، لأنه اذا لم تصحح الانماط الحالية فسوف نواصل رهن تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية عن طريق انماط وتمويل ومصونة عالمية في يد الدول الكبرى وحوالي عام ٢٠٠٠ ان المعجز في الميزان التجاري للبلدان النامية سوف يكون حوالي ٢٠٠ ألف مليون دولار ، في حين ان تجارتنا سوف تزداد بنسبة ١ في المائة . وبعبارة اخرى سوف تزداد ديوننا حتى نفطي المعجز الذي نعاني منه .

وفي اطار هذه النظرة يمكن ان نزيد من تنميتنا بواسطة اجهزة لن تضمن التوزيع الصحيح للدخل الحقيقي . وفي اطار عملية التصنيع هذه - التي سوف تكون قاصرة اذا كانت قائمة على

الصناعات المصدرة لنا من البلدان الصناعية والتي لا نستطيع الدخول في منافسة معها ، والتي تهدد البيئة ، والتي تتعارض مع نظامنا الانتاجي والمالي - يجب ان تكون التنمية حقيقية . ويجب ألا تتعارض مع احتياجات الشعوب .

لهذه الاسباب ، ولكثير غيرها ، والتي ارى انه لا ينبغي علي أن اتناولها الان ، يجب أن نعيد النظر في اساس الترتيبات الحالية للتنمية . اننا نؤمن ايماننا راسخا بأنه بالرغم من عقد الاجتماعات وتكرار نفس الافكار ، يجب ان نتقارب وان نبدأ بالاتفاق على عدم تكرار ما سبق . يجب ان تكون هناك مشاركة في الجهود ، حتى نحدد المشكلة ، وان نوجد امكانية المساهمة في اقامة نظام اقتصادى وسياسى دولي ، يكون أساسه تحقيق المساواة والتوازن ، للتوفيق بين المصالح المشروعة . ان هذه المحاولة لوضع نطاق سلوك جديد ، يجب ان تسير جنباً الى جنب مع الجهود الداخلية لهذه البلدان لتجميع قواها ولكي تركز على التعاون بينها ولزيادة قدراتها التفاوضية ويجب ان نوضح بجلاء الابعاد الحقيقية لمشكلة التنمية وامكانية انجاحها على المستويات القومية ، ومن زاوية سياسية تحقق اسهام العالم النامي في تحقيق السلام والرخاء في العالم .

ولتحقيق هذه المهمة الضخمة ، ونحن نقرب من عقد جديد ، نشعر بأن امريكا اللاتينية وقد تخلصت من الخرافة التي صاغها الخيال الاوروبي ، تستطيع ان تقدم شيئاً قيماً في هذه المداولات العالمية المهمة . فان الخبرة التي توفرت لديها عبر السنوات ، وعن طريق محاولات عديدة للتكامل ، سوف تجعل من السهل عليها المشاركة في محاولة حل مشكلات عصرنا . وليس من قبيل الصدفة ان منطقتنا قائمة على التنوع . وقد اتسمت التنمية في تلك المنطقة بعدم توازن ينبع من تقسيم العمالة الدولية الذى تفرضه الدول الكبرى . هناك تنوع كبير في الخبرات ، وهو يحمل في طياته كل العناصر التي تمكن هذه المنطقة من التعاون بدىناميكية مع سائر المناطق .

وبيرو واثقة من ان امريكا اللاتينية بدأت تكتشف نفسها من جديد ، وقد وضعت فلسفتها الخاصة . ان ادراك هذه الحقيقة الواضحة سيكفل لقارتنا مشاركة خلاقة مع بلدان العالم الثالث لاقامة عالم جديد قائم على هيكل العدالة .

وفي ضوء تجارب السنوات القليلة الماضية ، ونظراً الى الامكانيات المتاحة لمنطقة امريكا اللاتينية نشعر ان من الضروري ان تشارك الديمقراطية الاشتراكية في امريكا اللاتينية في القضية المشتركة . بالرغم من ان بلدان العالم الثالث تتصرف على اساس الافتراض ان الديمقراطية عملية

تنظيم سياسية تناسب مصالحها فان عليها ألا تتبنى مفاهيم شكلية ليبرالية . ان مفهوم الديمقراطية يجب - دون ان يفقد مضمونه - ان يتكيف مع سمات مجتمعاتنا ، وفي الوقت نفسه ، يجب ان يكتسب الدفعة الثورية اللازمة لتوليد المشاركة الديناميكية على المستوى الدولي . لذلك ، يجب ان تسير امريكا اللاتينية على مبادئ العالم الثالث . وقد أدى هذا احيانا الى المواجهة الحتمية مع دول ديمقراطية اخرى . ولكنها في مستويات اخرى من التنمية تجعلها جزءا من العالم الصناعي ولذلك في موقف يجعل مصالحها تختلف عن مصالح العالم الثالث .

اننا نعتقد أن ديمقراطيات أمريكا اللاتينية - القائمة المتضامنة ، والتي يجرى انشاؤها ،  
وتلك التي ننتظرها - يجب أن تتخذ في المستقبل القريب أبعاداً جديدة وتشارك في المسؤولية الدولية ،  
وهذا تحدٍ وحافز تستطيع أمريكا اللاتينية أن تعطيه مثلاً لديمقراطيات أخرى في العالم النامي  
لبناء مجتمع دولي جديد .

لذلك نود أن نحاول ايجاد اطار لنظام متماسك للعالم النامي ، كبديل ومنافس للأنظمة  
الأخرى وله طابع أيد يولوجي يميزه كما يؤدي الى الالتقاء والعمل سوياً . اننا نتحدث عن ممثلين  
اجتماعيين ديمقراطيين من العالم الثالث ، وديمقراطيات ثورية تحت شعار التغيير والمشاركة ، تتحول  
الى تغيرات جذرية وتضع جانباً هياكل لم تعد تعمل على المستوى القومي ونطالب بتغييرات جذرية  
لنظام عالمي غير عادل ثبت أنه يسبب الألم والحروب ولا يؤدي الى التقدم والسلم .

وبهذه الروح تقدمنا بهذا البيان ، فلدينا التزام حيال العالم ، وبلدنا بلد صغير ولكن  
نشعر بأن بلدنا يستطيع أن يواجه الصعاب التي نواجهها في عالمنا اليوم . ان المشكلات التقليدية  
للدولة على المستوى الخارجي لا يجب بأي حال من الأحوال أن تعزل ، هذه الدولة بعيداً عن  
المشكلات التي تشارك فيها بقية العالم .

لذلك فان بلدنا يواجه هذا التحدي وهو المساعدة في اقامة نظام جديد بالرغم من أن هذا  
قد ينطوي على مواجهات في بعض الحالات ولكن سنناظر في هذا لأننا نشعر بأن اسهام السياسة  
الخارجية لبيرو مفيد في بحث مشكلة التنمية ونعتقد أننا نستطيع أن نقدم يد المساعدة الى العالم  
الثالث لايجاد منهج جديد لبلدان العالم الثالث . وعلى ضوء هذا فان ما قلته يجب أن يفهم .  
اننا علينا جميعاً التزام هنا في هذه المنظمة العالمية ، لقد أردنا أن نساهم في المداورات عن  
طريق دراسة المشكلات التي ستطرح هنا .

اننا نقرب من الثمانينات . واننا لا يجب أن نتقيد بالعقود والاستراتيجيات السابقة . اننا  
يجب أن نتخلص من المناهج والأساليب القديمة التي زعم أنها يمكن أن تؤدي بنا الى الخلاص . اننا  
نعرف أن المشكلة أصعب من هذا بكثير واننا لن نتمكن من حلها بزيادة تعقيداتها . فنتطلع الى  
لغة جديدة نعبر فيها عن الأمانى القديمة التي لم تتحقق ، وتحتاج هذه العملية الى ابداع وجهد ،  
وتتقدم بيرو بكل ارادة للعمل على تحقيق هذه الغاية .

السيد أكايو-هيانيو ( توغو ) ( الكلمة بالفرنسية ) : في جميع أنحاء العالم

نتساءل عما اذا كانت السنة القادمة سوف تكون سنة العدالة للشعوب لأن عام ١٩٧٩ كان بالنسبة للعالم الثالث وأفريقيا بصفة خاصة عام احباط وخيبة أمل .

ان عالمنا قد أفسد عملية التطور لتسرع واندفاعه في سلسلة من الأزمات - أزمة الطاقة ، والأزمة الاقتصادية والأزمة الأخلاقية ، والأزمة المالية - جعلته ضحية الشك في قدرته على حسم المشاكل التي تواجهه .

ان الخوف المترسب في أماكن مختلفة نتيجة لآزمات عميقة وغير منطقية قد أجبر المجتمعات الانسانية أن تتخذ موقفا دفاعيا بالنظر الى أنفسهم من الداخل . وفي محاولة لتلخيص الموقف ولايجاد موازنة سواء أكان ذلك من اهتمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو الحوار بين الشمال والجنوب فاننا نلاحظ سجلا من الفشل : ان العدالة للشعوب ما زالت صعبة المنال .

ومن الناحية السياسية فان خارج نطاق الكوارث الكبرى الناجمة عما تواجهه شعوب العالم من أجل استعادة حريتها بقوة السلاح ، فان هناك كوارث أخرى نواجهها في صمت لأن أولئك الذين في استطاعتهم أن يعملوا شيئا لتغيير مجرى الأمور لا يزالون يهتمون بمصالحهم الضيقة والأناية الخاصة ، وكالعادة فانهم ينتظرون حدوث كوارث لا يمكن علاجها حتى يبدأوا في تلمس حل تحت ما يسمى من يعرف أى حق لأى شعب ، بينما لديهم بالفعل الحل الحقيقي للمشاكل الحاسمة في عصرنا : العدالة للشعوب من أجل تحقيق السلم العالمي .

وفيما يتعلق بموضوع العدالة والسلم العالمي نود أن نشيد بذكرى رجل كرس حياته بأسرها لتحرير ورخاء الشعوب المقهورة وأقصد اغوستينو نيتو الذي كانت وفاته المفاجئة خسارة رهيبية لأفريقيا والعالم .

قبل أن أبدأ في هذا المحفل الموقر في عرض آراء حكومة بلادي فيما يتعلق ببعض المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي ، والتي بدرجات متفاوتة تؤثر على شعوبنا وتعرض للسلم والأمن الدوليين ، اسمحو لي ياسيدى الرئيس أن أنقل اليكم أولا وقبل كل شيء التهاني الحارة لوفد توغو لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة . ان صفاتكم الشخصية والفكرية المتميزة ومهارتكم المعروفة وخبرتكم الواسعة ومعرفتكم العميقة بالشؤون الدولية ، فضلا عن احساسكم العميق بالنزاهة والحياد ، كل

ذلك يتمشى وأهمية المهام التي تنتظركم ، وسوف تؤدي الى نجاح عملكم ، ونود أن نؤكد لكم حقيقة أن شعور الصداقة العميقة المخلصة لشعب توغو للشعب العظيم في بلدكم جمهورية تنزانيا المتحدة ، وكذلك الزعيم الافريقي العظيم جوليوس نيريري ، كل ذلك لا يزال كما كان دائما .

وأود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق سعادة انداليسسيو لبيفانو من كولومبيا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ،

وسوف أكون مقصرا في واجبي اذا لم أشد بصفة خاصة بالسيد كورت فالدهايم الأمين العام رسول السلام لجهوده التي لا تكل سعيا وراء أفضل حلول ممكنة للمشاكل الدولية المعقدة والتي هي في بعض الأحيان بالغة الصعوبة . واني أدرك ما يواجهه من صعاب ، ولكنني أعرف كيف يستثمر جهده في ظل كل الظروف والأحوال ، وكيف يبذل قصارى جهده ويستغل كل ثقته بالنفس لمواجهة هذه المشاكل . ونود منه أن يرى في هذه الكلمات شاهدا على مشاعرنا العميقة بالامتنان والاعجاب .

ونود أيضا أن نهنيء أحداث دولة عضو على قبولها في منظمتنا .  
 ومرة أخرى نلتقي معا في هذا المعبد للحوار والتشاور والتأمل ، من أجل أن نفكر معا  
 في المشاكل الصعبة في عالمنا المضطرب الذي يتجه نحو مأس خطيرة ، ما لم نفعل جميعا كل ما في  
 مقدورنا ، حتى لا يكون الربع الأخير من هذا القرن ربع قرن من اليأس بل أن يكون وقتا يمكن فيه  
 أن تتوفر العدالة للشعوب والانسان وأن تصبح حقيقة واقعة .  
 ان الأحداث التي هزت قيمنا وبقيننا المالي قد نسجت نسيجا ربيعا وأصبح من واجبنا  
 الحتمي في كل دولة أن نبذل قصارى جهدنا في اطار امكانياتنا ومسؤولياتنا ، لكي نسهم في بناء  
 عالم جديد يقوم على محور أفكار العدالة للأفراد وللشعوب .  
 وقد قال مفكر كبير بحق ، ان السلام لا يتحقق بالصدفة ، انه ليس مجرد فكرة في الذهن ،  
 ولكنه خلق يتطلب الجهد والصبر . ان الشعوب هي التي تؤدي الى ولادة السلام ولكن هذا السلام  
 لا يتم بغير جهد ، ولا يمكن أن يتم بناء على أمر يعطى من الخارج ، بل لا بد أن يكون نهاية رحلة  
 ونهاية تصميم الجميع على تعزيزه وتحقيقه ، انه ثمرة العدالة للشعوب .  
 ومن المعروف أن الموقف السياسي العالمي لم يكن متفجرا على هذا النحو .  
 وبالتالي ، فاننا نلاحظ بمرارة وأسى ان هذا السلم الذي نتلمسه بحرارة والذي نتحدث  
 عنه كثيرا في كل دورة من دوراتنا لم يتحقق حتى الآن .  
 هذه هي الحقائق المؤلمة التي يعاني منها عالمنا ، وفي مواجهة هذه الحقائق ليس من  
 حقنا أن نحجم عن الاعراب عن آرائنا فيما يتعلق بمواقف الصراع وجوانب الظلم وانتهاكات حقوق  
 الشعوب والدول ، لأن حالة التوتر والظلم الاجتماعي والاختلال الاقتصادي كلها عوامل تهدد  
 السلم والأمن الدوليين .  
 ففي القارة الافريقية ، في روديسيا الجنوبية ، وفي جنوب افريقيا وفي الدول الأخرى  
 العنصرية ، وبناء على الدعم المادي والعسكري الذي تقدمه بعض الدول الأعضاء في منظمتنا ، فان  
 هذه الدول تظاً بالأقدام في تحد كامل الحقوق الأساسية لملايين الأفارقة ، كما أن تواطؤ عدد من  
 الدول يجعل من الممكن حتى الآن لهذه النظم السياسية ، التي تمثل اهانة لانسان اليوم ، أن  
 تزدهر في ظل جهاز للقمع .

ان الموقف السائد في ناميبيا من الشواهد الأساسية على ذلك ، ان شعب ناميبيا قد خضع دائما لأعمال غير انسانية ، أعمال تعذيب وقتل وحرمان من الحقوق الأساسية ، وتخويف وارهاب . والأسوأ من ذلك ان الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا لا يزال مستمرا بالتواطؤ المعروف لنا جميعا رغم القرارات ذات الصلة من جانب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ولرغبته العنيدة في أن يدمر بكل طريقة ممكنة الوحدة الوطنية ووحدة أراضي ناميبيا ، فان النظام العنصرى في بريتوريا يعطي شواهد جديدة على مزيد من التصعيد لتحديه للمجتمع الدولي وذلك بتنظيمه المنفرد لانتخابات في هذا الاقليم بما يتعارض تعارضا صارخا مع قرارات مجلس الأمن رقمي ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين اتخذا في هذا الشأن . ان انطباعنا هو أن نظام الفصل العنصرى يريد تحديا لارادة الانسانية كلها وأن يخنق صوت العدالة الذى استمعنا اليه من سويتو وغيرها . أين العدالة لشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا ؟

ان هذا الموقف ، الذى لا يمكن السماح به يهدد سلطة منظمنا ، وهو مصدر قلق دائم لجميع الدول المحبة للسلم والعدالة والحرية . واليوم ، فان قوى القمع لا تزال قادرة على احتواء غضب وسخط الشباب في اطار حدود معينة لا بد وأن تكون مؤقتة ، وذلك لأنها تظاً بالأقدام جميع الحريات ، ولكنها لن تستطيع أن تفعل ذلك الى أجل غير مسمى . واذ استمرت في عنادها فان شباب افريقيا غدا سوف يختار طريقه ، وسوف ينظم نفسه كما حدث في سنة ١٩٣٦ لكي يطالب بحقوقه وبأن حق ناميبيا وزمبابوى والسود في جنوب افريقيا في الكرامة والحرية والاستقلال لا بد وأن يسلم به في النهاية . واذ كان هذا هو ما يسمى اليه أولئك الذين يحافظون على نظام الفصل العنصرى ، والذين يرفضون بعناد الاستقلال لناميبيا وزمبابوى ، وأولئك الذين يرفضون بعناد العدالة الأساسية للجميع ، فاننا نخشى أن منظمنا سوف تجد نفسها تواجه مأزقا خطيرا . ولقد آن الأوان لممارسة العدالة والانصاف بالنسبة للشعوب من أجل أن نتجنب هذه التفجرات الاجتماعية الحتمية والتسي سوف تترتب عليها آثار خطيرة .



ان جنوب افريقيا سوف تواجه حقيقة أن حقوق ناميبيا في الاستقلال وتقرير المصير سوف تتحقق بشكل فعال من خلال الانتخابات الحرة تحت اشراف وسيطرة الأمم المتحدة . وبالمثل فان نقل السلطة لا يمكن أن يتم الا في اطار القرارات ذات الصلة من جانب منظمنا واحترام وحدة هذا الاقليم بما في ذلك خليج والفيس .

وبالتالي ، فان المجتمع الدولي ، وبحق ، قد رفض تماما ما سمي بانتخابات كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ التي نظمتها جنوب افريقيا بغية تكريس سياسة الفصل العنصرى والعنصرىة والبانوتستانات . ومن أجل احباط المرامي التوسعية لنظام بريتوريا العنصرى ، فان منظمنا يجب ألا تتردد في أن تتخذ ضد جنوب افريقيا التدابير التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ان جميع الشروط اللازمة لذلك متوفرة ، ولم يعد من حقنا أن نبقى ساكتين أمام هذه المشكلة المؤلمة والمأساوية التي يمكن وفقا لطبيعتها المتفجرة أن تدخلنا جميعا وبشكل محتوم في حرب مفتوحة مع ما يترتب على ذلك من معاناة . ومن غير شك فان مصير ناميبيا سوف يتقرر من خلال ممثلها الشرعي ، أى منظمة سوابو ، وليس من جانب صنائع الفصل العنصرى .

وأنا على ثقة أنه من الضرورى على المجتمع الدولي أن يوضح تضامنه مع حركات التحرير في الجنوب الافريقي لتوفير الدعم المادى والمالى والمعنوى على نطاق واسع وبشكل مضطرد لمنظمة سوابو ، وفي الوقت نفسه أن يصعد ضغطه تسهيلا للتسوية السلمية لهذه المشكلة ، وذلك بالتوصل الى اقرار حقوق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطنى الحقيقى بما في ذلك خليج والفيس وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٢٠٦ في هذا الشأن .

وفيما يتعلق بزبابوى فان هناك المؤتمر الدستورى الذى يعقد حاليا في لندن في أعقاب الالتزام الأخير من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وهي الدولة المشرفة على الادارة ، فهل سيفتح هذا المؤتمر أبوابا جديدة ؟

ومهما كان الأمر ، فان بريطانيا وجميع الأطراف المختلفة يجب أن تدرك انه لا يمكن لأيئة تسوية ، خلاف النقل الحقيقى للسلطة الى الأغلبية السوداء ، أن تحل مشكلة زبابوى ، ان هذا النقل للسلطة سيكون مجرد خيال لو تم السعي الى حل بغير اشتراك الجبهة الوطنية .

وفي الوقت نفسه ، فان من واجبنا أن ندين جميع المحاولات العديدة من جانب بعض القوى المعينة والمؤسسات عبر الوطنية التي ترمي أساسا الى انتهاك أو الى تجميد العقوبات المفروضة ضد روديسيا ، والتي ترمي أيضا الى اعطاء نوع من الشرعية لنظام يستبعد الجبهة الوطنية . وبالتالي ، فانه من الواجب على جميع الدول الأعضاء في منظماتنا أن تعمل معا من أجل أن تخلق الظروف والأحوال اللازمة للوصول الكريم بزمبابوي الى الاستقلال . وبهذه الطريقة فاننا سوف نقدم شامدا ودليلا على ارادتنا في السلم والعدالة والحرية واقرار ذلك بشكل نهائي فسي ذلك البلد .

وفي هذا الصدد ، فان لجنة الـ ١٩ التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها الأخير في مونروفيا سوف تدرس حلولا معينة للمشاكل المختلفة التي تواجه شعوب المنطقة ، والهدف الأساسي لها هو أن تعزز الاقتصاديات ببدء عمليات لكسر عزلة دول خط المواجهة بغية تعزيز استقلالها الذاتي الجماعي .

والى جانب هذه المجموعة من المبادرات التي تتحقق بسرعة ، فانه من واجبنا وواجبنا جميعا ، ان نساعد على تدريب الشباب من هذه البلدان فكل دولنا يجب عليها في المستقبل ان تبحث تقديم تسهيلات لتدريب هؤلاء الشباب . وان بلادى واعمالها تجاه السلام ، ليست بحاجة الى اى حديث آخر ، تعتبر انه شرف لها تلك الثقة التي وضعت فينا مرة اخرى من جانب منظمة الوحدة الافريقية بتأكيد رئاستنا لهذه اللجنة ، ومن ثم فسوف نبذل كل ما في قدرتنا لكي نسهم بتواضع في هذه العملية التاريخية التي بدأتها افريقيا كلها بشجاعة وتصميم .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا بين موريتانيا وجبهة البوليساريو انما يشكل اساسا جديدا للتسوية سليمة لهذه المشكلة الخطيرة . ان وفد توغو بينمنا يهنئ موريتانيا وجبهة البوليساريو على ما بذلتاه من جهود فانه يعرب عن الأمل في ان هذا الاتفاق سوف يكون بداية عهد جديد من السلم في العلاقات الدولية ، وانه سوف تتبعه اتفاقات اخرى . وفي هذا الصدد نود ان نوجه نداء عاجلا الى المغرب لكي تنضم الى حركة السلام هذه . ان بلادى تشعر بأن تقرير المصير من خلال اجراء الانتخابات هو الاسلوب الوحيد للتوصل الى تحقيق السلم في هذه المنطقة . ان تصفية الاستعمار من خلال ما يسمى بالاستفتاء هو موضع اعتراض لنا ، على الاطلاق ، في امر مثير للانزعاج وغير مقبول مطلقا ، وايضا لان مشكلة الصحراء الغربية هي مشكلة واضحة من مشاكل تصفية الاستعمار . ان هذا الموقف يتطلب ان منهاجا عالميا ، لان تصفية الاستعمار بعملية الاستفتاء امر لم يسبق له مثيل ولا ينسجم وقواعد القانون الدولي او حقوق الشعوب في تقرير المصير او متطلبات العدالة للشعوب .

ان وفدى لا يزال مقتنعا ان دول المنطقة سوف تنجح في التوصل الى حل مرض لمشكلة الصحراء الغربية يأخذ في الاعتبار المطوحات والمصالح المشروعة لشعب الصحراء . وفي الشرق الأوسط ، فاننا نرى بعض شعاعات من الأمل ، ولكن لا يزال امامنا طريق طويل قبل ان نتوصل الى سلم دائم وعادل . وكما يقول المثل الصيني القديم " حتى اطول رحلة تبدأ بخطوة " . وأضيف الى ذلك ان الشيء الاساسي هو ان الخطوات الاولى يجب ان تكون في الاتجاه الصحيح ، ولهذا فان اى سعي من أجل حل دائم لا بد وبالضرورة ان يكون متحررا من المشاغل المختلفة ، ويجب ان يكون متجها نحو السلم ، ولهذا لا بد لنا ان نواجه الحقائق كلها والا فاننا نخاطر بأن نصبح ضحية لا وهام . ومن ثم يجب ان نحدد مشكلة الشرق الاوسط بشكل مناسب .

ان تسوية المشكلة الحالية فيما يتعلق بالسلم في الشرق الاوسط يجب ان تأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، وان هذا يعد مسألة تقرير حقيقة ، ومسألة عدالة للشعب الفلسطيني . وانا نود ان نوكد لهذا الشعب تأييدنا المطلق لنضاله الشجاع الذي يمارسه تحت اشراف منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، ممارسة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي وطن خاص له ، وفي السيادة الوطنية .

نحن لا نزال مقتنعين ، انه في الشرق الاوسط لا يمكن ان يكون هناك حل دائم او سليم اذا لم تسو المسألة الاساسية واقصد بها محنة شعب فلسطين . ان الحل العادل والدائم يمكن ان نجده فقط في اشتراك جميع الاطراف المعنية ويجب ان يقوم على اساس اجماع عام يستلهم العدالة ، وهو اجماع يجعل من الممكن بالنسبة لكل شعوب المنطقة ان يكون لها مكان تحت الشمس . وان تعيش كجيران تحترم بعضها البعض ، وتتضامن مع بعضها البعض .

ان السياسة الصهيونية التي تسمح بائشاء مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان تكون دليلا ايجابيا من جانب اسرائيل فيما يتعلق بموضوع الفلسطينيين . ومن ناحيتنا فلا زلنا نعتقد بأن اسرائيل ، ان عاجلا او آجلا ، سوف تتخلى عن عاداتها الفكرية القديمة ، لكي تواجه حقيقة ان السلم في الشرق الاوسط ، وبالضرورة ، يترتب عليه تطبيق القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظماتنا وبصفة خاصة ما يتصل بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، لانه من الناحية الاساسية لا بد ان نتوصل الى حل يضمن العدالة لكل شعوب المنطقة ، وهذه العدالة وحدها يمكن ان تكون الاساس القوي لسلم دائم .

ان حكومة وشعب توغو لا يمكن ان يسلموا وان يقبلوا بان هذه العناصر الاساسية وهي : حق تقرير المصير ، والحق في الوطن ، والحق في الحياة بالنسبة لطرف او لآخر ، يجب ان يضحى بها لصالح طرف آخر لان هذا سوف يزيد من تعقيد الموقف .

ولقد قيل الكثير في هذه الدورة ايضا ، وانا على ثقة من ان الكثير سوف يقال عن اتفاقات كامب ديفيد . وفيما يتعلق بموقف بلادي فان توغوليست متحمسة ولا تؤيد تأييدا مطلقا اتفاقات ليست طرفا فيها ، ولكنها ايضا ليست على استعداد ان تعارض بشكل متعصب هذه الاتفاقات .

اننا نكرس انفسنا تماما وملتزمون بتسوية الصراعات بالطرق السلمية ، وان أية مبادرة تؤدي الى تحقيق هذه الغاية تؤثر وتمس مشاعرنا هنا ، ولهذا فان توغو قد أعربت عن موقفها ، وأعربت عن ارتياحها للاتجاه السلمي لمنهج حل مشكلة الشرق الاوسط ، بينما اوضحت ان هذه الاتفاقات يمكن ان تكون شيئا جيدا اذا ما اعتبرت مجرد بداية ، ونقطة انطلاق لحل المشكلة الاساسية التي تشكلها العناصر الاساسية التي ذكرتها آنفا .

من الذي يستطيع ان يجرؤ على ان ينكر ان هذه الاتفاقات بها شفرات ومثالب ؟ وكما نعرف جميعا فان الامور التي ألهمت بعض الفقرات تبدت وفي نظرنا غير ايجابية . ومن غير الايجابي ان ندين بشكل مستمر اولئك الذين يحاولون التوصل الى السلم . ومن الضروري ان نملأ هذه الشفرات ، وان نتجنب هذه المثالب .

ومن جانبنا ايضا فانه من غير الممكن ان نقول ان مصر قد بدأت عملية سلم من أجل ان تخون القضية العربية التي ظلت تدافع عنها اكثر من ثلاثين عاما - وهذه امور معروفة لنا جميعا - او انها مستعدة للمتضحية بشعب فلسطين .

المسألة هنا مسألة عدالة فيما يتعلق بسلطات وشعب مصر . وبالقطع فانه من السابق لا وانه ان نتهمها بالخيانة المتعمدة .

اننا نرفض الاعتقاد بان الموقف المعبر عنه تجاه اتفاقات كامب ديفيد ينبع من مؤامرة ضد السلام ، وان بعض الدوائر تستفيد من الحرب بشكل او باخر . كذلك لا يمكن ان نفتتح بأن المحاولات الرامية لتحقيق تسوية سلمية للشرق الاوسط ومشكلته تنبع من ارادة شريرة ترمي الى الدخول في مؤامرة بين شعوب المنطقة ضد شعوب اخرى .

ونحن نفهم ونحترم تماما حساسيات جميع الاطراف ، وبدلا من ان نمارس عملية ظالمة ونحاكم الشعوب لنواياها علينا ان ندعو جميع شعوب المنطقة الى توافق جديد معا حتى يمكن ان نعالج الأمر بروح من التضامن والتسامح ، وسوف نجد ظروفنا جديدة لسلم اخوي ودائم . هذا السلم الذي نرغب في تحقيقه سوف يكون فعالا فقط لو امتد ايضا الى جميع اجزاء العالم حيث لا تزال هناك ، لسوء الحظ ، بؤر للتوتر يمكن ان تكون برميل بارود في المستقبل .

وبالتالي فان وفد توغو يأسف لعدم اتخاذ مبادرات جديدة لخلق الظروف الموضوعية اللازمة لاعادة توحيد كوريا سلما ، وفقا للاعلان الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، والذي يقضي بسحب جميع القوات الاجنبية الموجودة في كوريا الجنوبية ، وتحويل اتفاق الهدنة الى اتفاق سلم .  
ان وفد توغو يأمل في أن تطلعات شعب كوريا سوف تسود من غير تدخل اجنبي ، لانه في جميع انحاء العالم فان العدالة للشعوب لا يمكن ان تتحقق وان تضمن الا بعد القضاء على التأثيرات الخارجية السلبية .

وفيما يتعلق بجزيرة مايوت في جزر القمر ، يجب أن نلاحظ ما أعربت عنه السلطات الفرنسية وسلطات جزر القمر من الالتزام بتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة التي تطالب بضرورة مناقشة مشكلة هذه الجزيرة ، لكي نجد حلا يتفق مع مطالب العدالة ووحدة الأراضي وتصفية الاستعمار . ان تراكم الأسلحة النووية وتعزيز القواعد في منطقة المحيط الهندي بصفة خاصة ، والغليج الفارسي وجنوب شرق آسيا وجزء أخرى من العالم ، يؤدي الى استمرار اثاره القلق العميق ، ويشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . وكما حدث في الماضي ، فان وفد توغو سوف يواصل تأييده ودعمه لأية مبادرة ايجابية ترمي الى أن تجعل من هذه المناطق ، مناطق سلم حقيقية متحررة من وجود كل القوى العسكرية الأجنبية .

ومع ذلك ، لا بد لنا من أن نعترف بأن السلم لا يمكن أن يكون فعالا الا اذا أدى الى نزع السلاح العام والكامل ، ولهذا ، فان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح عام ١٩٨٢ أمر حان أو انه ، ونعرب عن أملنا في أن التدابير الملموسة والمحددة في هذا الشأن سوف تتخذ . وان وفد توغو يفتنم هذه الفرصة لكي يعرب مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عن ارتياحه لجهودهما الحميدة التي قاما بها في مفاوضات سولت ، ونطالب بأن تجرى هذه المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة حتى يتم تحقيق نزع السلاح الكامل .

ان رئيس دولة افريقية معروف بحكمته ومعرفته للاحداث التي تعكر صفو حياتنا أعلن فيما يتعلق بالانفاق العسكري " هل من الممكن بالنسبة الينا أن نفكر بغير مرارة في التوازن غير المتكافئ فيسي العالم للنفقات التي تنفق على الحياة والموت ، وانه لمن المحزن تماما أن الطريق المكلف الذي نتبعه ليس طريق المساعدات الدولية ، ولكنه الميزانية العسكرية التي تزيد في كل عام على ٢ بليون دولار أمريكي " . ان تهديد المال للحصول على اسلحة الدمار والقتل التي تستخدم من أجل الابقاء على فقر الشعوب الفقيرة والمستغلة ، هو اسلوب الردع المحزن الذي يتخذ حاليا لتكريس الظلم ، وهذا أمر يثير الألم خاصة ونحن ندرك أن أكثر من بليونين من البشر يعيشون في حالة حرمان كامل ، وفضلا عن ذلك فان أكثر من بليون من البشر يعانون من الجوع وسوء التغذية ، والارقام توضح الحقيقة المؤلمة لحياة البشر اليومية .

فمتى تنجح العدالة في النهاية بالنسبة الى مصير البشر الذين يعانون من ذلك . لقد آن

الأوان لتحقيق هذا .

واليوم أكثر من أى وقت مضى ، فان الدول النامية والدول الصناعية التي تبتد ثروة كوكبنا ، لا يمكن أن تعزل نفسها وراء ستار لكي تخفي عنها حرمان بقية العالم ، لأنه من المؤكد أن الردع سوف ينجم عن اشاعة الديمقراطية بدلا من القنابل .

ان خطر الثورة من جانب الجائعين والساخطين سوف يقضى عليه بالعدالة وليس بتحويل القدرات العلمية الى الفضاء الخارجي .

لابد من تحقيق العدالة للشعوب ، وهذه العدالة تكمن في التوزيع المنصف للوفرة بدلا من سباق التسلح المطلق .

ان المشاكل الاقتصادية التي نواجهها تتضمن في حد ذاتها عوامل للمواجهة الحقيقية ، وتمثل خطرا دائما ، وبالتالي فانها يمكن في أى وقت أن تؤدي الى انتهاكات للسلم ، اذا لم نتعاون من أجل التغلب على هذه المشاكل الناجمة عن الاختلال العميق في الهياكل غير العادلة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ولهذا نود أن نرى في القرار ٣٢ / ١٧٤ للجمعية العامة الذى يدعو الى عقد دورة استثنائية في ١٩٨٠ لتصميم التقدم نحو انشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، دليلا على التصميم في التمجيل في اقامة علاقات اقتصادية جديدة توضع في النهاية أساس العدالة للشعوب .

وفي مواجهة الفشل المتكرر لاستراتيجية النمو ، والفشل في تكييف أهداف النمو مع المشاغل الحقيقية للبلدان النامية ، والافتقار الى الارادة السياسية من جانب الدول المتقدمة ، فقد أصبح من الضرورى أن نعمل على صياغة الشروط الأساسية اللازمة التي يجب أن تشمل كل أنواع العلاقات بين دول العالم الثالث والنظم الجديدة .

ومنذ عام ١٩٧٣ فان أزمة الطاقة قد أدت الى زيادة سوء الموقف الاقتصادى العالمى واضافت بعدا جديدا الى مشكلة التضخم وتطور تكاليف المعيشة . ان عجز ميزان المدفوعات فى البلدان النامية زاد من ١٢ بليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٠ بليون دولار عام ١٩٧٧ ، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز الى ٣٥ بليون دولار ، عام ١٩٧٩ . ان ديون الدول النامية ، والدول التي لا تصدر بترولا ، قدرت بنحو ٣٠٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٧٧ .

وراء هذه الأرقام يكمن شبح الفقر والجوع وسوء التغذية ، وهي الأمراض الأساسية التى تعاني منها شعوب أمريكا اللاتينية وشعوب أفريقيا . فاين العدالة ، والحال هكذا ، للشعوب والأفراد ؟



ان ذلك قد أدى الى وجود شعوب تعيش على حد الكفاف . وهناك فريق من طبقات السكان المختلفة يعتقد أنه يتخلص من متاعه بالانكباب على تعاطي المشروبات الكحولية ، ولذلك نرى بعض الشعوب قد أصبحت مصدر لظوائف من المرتزقة التي ليست لديها أية قيم . ان هذه البلدان تحتاج الى هذا النوع من السلع التي يصدرونها ، والدول ذات الوفرة تفرض بالقوة سلعة لا يحتاجها المستهلكون ، في حين أن الدول النامية لا تسعى الى العدا .

وفي التحليل الأخير فان هذا هو التعقيد الكلي للعلاقات الاقتصادية التي تمر بأزمة شأنها شأن الأزمة التي تمر بها الطاقة .

ان فشل الأونكتاد قد زاد من سوء الموقف الذي يبعث على الانزعاج ، وكان يجب أن يعمل على المساعدة في اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ان المجتمع الدولي في ظل هذه الظروف يجب أن يحدد في أقرب وقت ممكن مجموعة من المناهج التي يمكن أن تعطى مضمونا يكفل الرخاء للجميع ، وأن يوجه الانتباه الى مشكلات البلدان النامية والأقل حظا من النمو والدول غير الساحلية والتي تعاني من الكوارث الطبيعية . ان العالم الصناعي يجب أن يشارك في الاستماع والفهم لتحقيق مزيد من التضامن وسيادة التعقل والعدالة لكل الشعوب . ان السلام والأمن يعتمدان على ذلك ، وخلاص الجميع مرتبط بهذا .

ان شعاعا من الأمل قد ولد مع اختتام مفاوضات اتفاقية لومي . ان اتفاقية لومي في العديد من النواحي ثبت أنها تعكس في أحكامها ، شيئا من الخوف الكامن في مواجهة المستقبل ، ورغم هذا الضعف فان اتفاقية لومي تعبر بطريقة واضحة جلية عن ارادة دول الـ ٥٧ (ACP) ومجموعة الدول التسع للمجتمع الاقتصادي الأوروبي لكي تسهم في اقامة نظام جديد قائم على التعاون بين الدول الصناعية وبين بلدان العالم الثالث . وبلدنا الذي ، في عام ١٩٧٥ ، استضاف احتفالات التوقيع على الاتفاق له الشرف ان تم اختياره مرة أخرى لاستضافة هذا الحدث التاريخي . وتوجو وهي أرض السلام تعمل باصرار وباستمرارية نحو تحقيق عالم قائم على العدالة والتضامن لن تقف غير مكتثرة ازا هـ هذه الثقة .

وفيما نرى ، فان منازمتنا تفتنظرها مهام ضخمة ، وحتى نستكمل هذه المهام فاننا نحتاج الى تأييد كل الدول الاعضاء الصغيرة والكبيرة ، الضعيفة والقوية ، الغنية والفقيرة ، ومن واجبنا جميعا ان نسهم مهما كان الاسهام متواضعا ، في تحقيق هذه المهام النبيلة . وليس هناك من شك في ان هذه عملية طويلة المدى ، والطريق مليء بالصعوبات والصراعات والمناقضات التي يجب ان نتغلب عليها ، ومع ذلك فاستعدادنا الدائم لاجداث التغيير الذي يكفل حياة الشعوب ان تعيش في حرية وبسر وكرامة ، يجب ان يساعدنا على التغلب على اختلافاتنا لصالح التكافل بيننا جميعا في عالم تتقلص فيه الحدود كل يوم .

وكما قال الرئيس المؤسس لحركة شعب توغو ، فخامة الجنرال جناسنجي اياديما رئيس جمهورية توغو :

"علينا ، يتوقف السماح للأمل ان يحل في صدور الرجال باصرارنا على الابقاء على انفسنا ، وعلى ان نجد طريقنا ، وان نسير على الطريق الذي اخترناه ."  
فلنأمل في ان تتضافر جهود كل اعضاء منازمتنا مدفوعين بروح التضامن للمقضاة على التهديدات الحقيقية التي تفرض على وجودنا ، وان نتحد من أجل اقامة اطار لنظام عالمي تستغل فيه جميع الطاقات المادية والفكرية الصالحة لبناء عالم قادر على الوفاء بالتطلع الى السلام والعدل للانسان والعدالة للشعوب .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين هذا المساء . ولقد طلب احد ممثلي الدول الاعضاء ممارسة حقه في الرد . واود ان اذكر بأن الجمعية العامة قد قررت في جلستها الرابعة تحديد مدة عشر دقائق للبيانات الخاصة باستخدام حق الرد ، وان يلقيها الممثلون من مقاعد هم . واود ان اذكر ايضا بأن الرئيس قد اعلن ان في نيته الاخذ بهذا النظام بدقة .  
والآن اعطي الكلمة لممثل فييت نام .

السيد فو أنه تيان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : يوجد وفد بلادي ان يرفض رفضا قاطعا التصريحات الاستفزازية والبيانات غير الصحيحة التي ادلى بها رئيس وفد سنغافورة ، وكذلك اتهامه حيال بلادي .

لقد اعطى رئيس وفد سنغافورة لنفسه الحق في ان يعطي بلادى درسا في الاخلاق حول الوطنية والامبريالية والعالم الثالث ، مثل اسيا وه الذين اخذوا على عاتقهم اعطائنا درسا عسكريا ذا نتائج مروعة لهم في بداية هذا العام . واننا نود ان نذكر رئيس وفد سنغافورة بأن حكومة سنغافورة قد تعاونت في الماضي مع دولة امبريالية في حربها العدوانية ضد شعب فييت نام ولاوس وكمبوتشيا من أجل كسب مالي على حساب دماء شعوب هذه الدول الثلاث .

ان وفد بلادى يرغب مخلصا الا تكرر حكومة سنغافورة اخطاها الجسيمة التي ارتكبتها في الماضي ، والا تسمح لنفسها بأن تتجر في سياسة التوسع والعدوانية بمناسبة احدى الدول ضد فييت نام ، وان عليها ان تستجيب لسياسة السلام والصدقة التي ينتهجها وفد بلادى مع دول جنوب شرقي آسيا .

وفيما يتعلق بسياسة الجمهورية الاشتراكية لفيت نام تجاه الدول الآسيوية والخاصة بمشكلة الملايئين حيث يوجد بينهم فييتناميون من اصل صيني ، وكذلك فيما يتعلق بعلاقات الصداقة والتضامن فيما بين شعبي فييت نام وكمبوتشيا ، فان وفد بلادى يحتفظ بحقه في الادلاء برأيه في ذلك في الوقت المناسب .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف يكون اول المتحدثين صباح غد صاحب الجلالة الملك حسين الأول .

رفعت الجلسة الساعة ٥٥ / ١٨